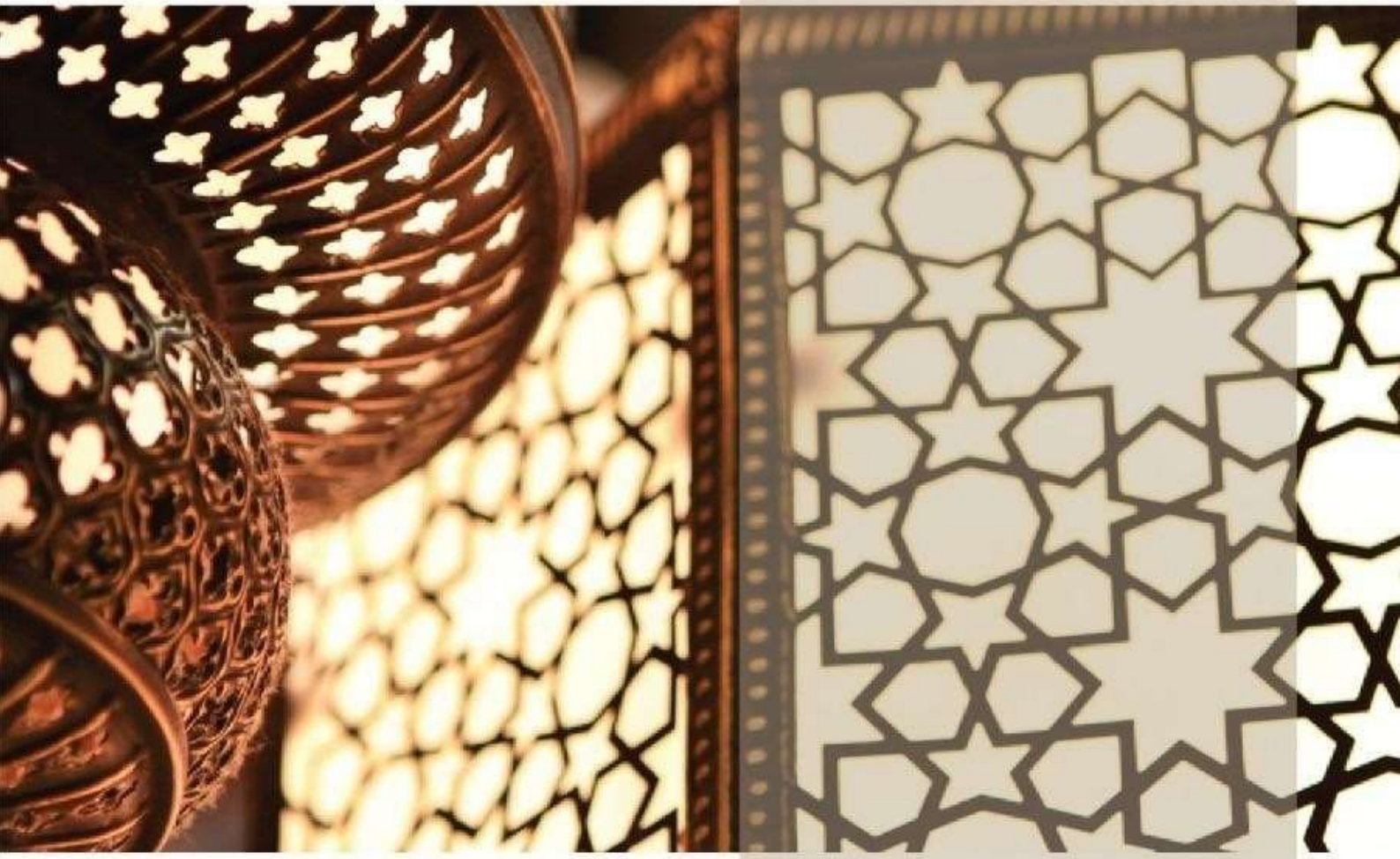

مجلة

جامعة الملك خالد للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية

علمية - دورية - محكمة

المجلد: الرابع عشر العدد : الثاني

التاريخ: ١٤٣٩هـ - ٢٠١٧م

مجلة جامعة الملك خالد

للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية

علمية – دورية - محكمة

عزيزي الباحث.... الترقيم الأصلي لهذا العداد هو (الترقيم القديم: المجلد (٢٦) العدد (٢)، ولغرض توثيق إصدارات المجلة تمهيداً لإدراجها في قواعد بيانات عالمية، تم إعادة الترقيم بطريقة تسلسلية كما هو ظاهر على غلاف المجلة الخارجي. في حال رغبتكم الحصول على أي مستند رسمي لإثبات ذلك، يمكنكم التواصل مع هيئة التحرير على ايميل المجلة: almajallah@kku.edu.sa

رقم إيداع ١٤٢٤/٨١٤

بتاريخ ١٤٢٤/٢/١١هـ

الرقم الدولي المعياري (ردمك)

١٦٥٨-١١٨٠

الإشـــراف والتحـــرير

المشرف العام

أ.د. فالح بن رجاء الله السلمي

مديـــر الجامعة

نائب المشرف العام

أ.د. سعد بن عبدالرحمن العمري

وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

رئـيس التحريـر

د. خالد بن محمـد القرنـي

الهيئـة الاستشاريـة

معالي الشيخ الأستـــاذ الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان	عضو هيئة كبار العلماء
معالي الشيخ الأستـــاذ الدكتـور سعـد الخثـــلان	عضو هيئة كبار العلماء
معـــالي الشيـــخ الدكتـــور قيـس المبـــارك	عضو هيئة كبار العلماء
فضيلة الشيخ الأستـــاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم	عضو هيئة كبار علماء الأزهر
فضيلة الشيخ الأستـــاذ الدكتور زاهـر بن عـواض الألمعي	أستاذ التفسير وعلومه
فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل	أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة
فضيلة الشيخ الأستـــاذ الدكتور عيـاض بن نـامي السلمي	أستاذ أصول الفقه
فضيلة الشيخ الأستـــاذ الدكتـور عبد الرحمن الزنيـدي	أستاذ الثقافة الإسلامية

رئيس هيئة التحرير

د. خـــالـــد بن محمد القـــــرنـــي

أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة المشارك بجامعة الملك خالد.

أعضاء هيئة التحرير

١. أ.د. جبريل بن محمد حسن البصيلي

عضو هيئة كبار العلماء، وأستاذ أصول الفقه بجامعة الملك خالد.

٢. أ.د. يحيى بن عبدالله البكـــــري

أستاذ السنة وعلومها بجامعة الملك خالد.

٣. أ.د. عبدالوهاب العروسي فرحـــات

أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة الملك خالد ، وأستاذ الدراسات الكلامية ومناهج البحث، جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية.

٤. أ.د. كمـــال مـولـــــود جحيـش

ستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة الملك خالد ، وأستاذ العقيدة والفكر الإسلامي المعاصر، جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية، قسطنطينة، الجزائر.

٥. أ.د. محمد بن ظـــافر الشهـــــري

أستاذ السنة وعلومها ، وعميد كلية الشريعة وأصول الدين بجامعة الملك خالد .

٦. د. أحمد بن محمد آل سعد الغامـــدي

أستاذ الفقه المشارك بجامعة الملك خالد.

٧. د. محمد بن عبدالله جابر القحطاني

أستاذ التفسير المساعد، بجامعة الملك خالد.

٨. د. مـــحـمـــد بن سـالـم الشغيبـــــي

أستاذ الدراسات الإسلامية المساعد بجامعة الملك خالد.

مدير التحرير

د. نبيل بن محمـــــد مرعـــــي سعيـــــد

أستاذ التفسير المساعد، بجامعة الملك خالد.

المدقق اللغوي

د. إبراهيم أحمد خـــالد أحمد حـــــامد

أستاذ الأدب المقارن المشارك في قسم اللغة العربية، بجامعة الملك خالد.

رؤيـــة المجلـــة:

ريادة إقليمية في نشر البحث العلمي وسعي للوصول لأفضل تصنيف عالمي في مجالات نشر البحوث.

رسالـــة المجلـــة:

إثراء الحركة العلميّة بخدمة العلم الشرعي بفروعه المختلفة ، وإتاحة الفرصة للباحثين لنشر أبحاثهم فيها لتكون واجهة ثقافيّة مشرقةً للجامعة.

قيـــم المجلـــة:

١. الأمانـة.

٢. العـدل.

٣. الوسطية.

٤. الإتقـان.

أهـداف المجلـــة:

١. خدمة البحث العلمي الشرعي الدقيق وفق المنهج الصحيح.

٢. معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة وفق الأصول الشرعية.

٣. إثراء الحركة العلمية بالبحوث المتميزة بما يحقق رؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها.

٤. إيجاد وسيلة لنشر العلوم الشرعية تمكن الباحثين من نشر بحوثهم وفق منهج البحث العلمي.

٥. التواصل العلمي والبحثي مع علماء الإسلام في كل مكان.

٦. الاهتمام بتحقيق التراث الإسلامي ونشره.

عنوان المجلة:

مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية

أبها ص.ب: (٩٠١٠)

وتتم المراسلات باسم رئيس هيئة تحرير المجلة:

Email: almajallah@kku.edu.sa

الموقع الإلكتروني للمجلة

(https://jisais.kku.edu.sa)

قواعـد النشـر

أولاً- شروط النشـر:

١. أن يتصف البحث بالأصالة والجدة.

٢. التقيد بقواعد البحث العلمي المتعارف عليها.

٣. ألا يكون البحث جزءًا من كتاب، أو مستلاً من رسالة نال بها كاتبها درجةً علميةً.

٤. ألا يكون قد سبق نشره، أو أرسل للنشر في مجلة علمية أو دورية.

ثانيًا- تعليمات النشر:

١. يقدم الباحث عمله عبر بريد المجلة الإلكتروني، مدونًا بنظام (word) وفق الآتي:

- نوع الخط (Traditional Arabic)
- نمط المتن: (١٦)، والهوامش والمراجع: (١٢) والعناوين (١٨).
- الحد الأقصى لعدد كلمات البحث (١٠٠٠٠) كلمة.

٢. يرفق مع البحث ما يأتي:

- ملخص باللغتين العربية والإنجليزية لا يزيد عن (٢٠٠) كلمة، على أن يكون الملخص باللغة الإنجليزية مترجماً من جهة معتمدة.
- ملخص السيرة الذاتية، يتضمن: (الاسم، الدرجة العلمية، التخصص الدقيق، العمل الحالي، أهم الإنجازات العلمية، عنوان المراسلة، والبريد الإلكتروني، رقم الهاتف).
- خطاب من الباحث موجه إلى رئيس التحرير بطلب نشر البحث في المجلة.
- إقرار من الباحث بأن بحثه لم يسبق أن نشر في أي وعاء علمي آخر.

٣. التزام التوثيق والإشارة إلى مصادر البحث وفق الطريقة الآتية:

- ذكر اسم الكتاب، ثم اسم مؤلفه، مع معلومات النشر عند أول ورود له.
- وضع هوامش كل صفحة في أسفلها.
- كتابة الآيات القرآنية وفق الرسم العثماني، معزوة في المتن.

ثالثًا- إجراءات التحكيم والنشر:

١. تخضع جميع البحوث للتحكيم العلمي، وفق اللوائح والأنظمة والضوابط العلمية المتعارف عليها.

٢. ترتيب البحوث عند نشرها يخضع لاعتبارات فنية، لا علاقة لها بالبحث أو الباحث.

٣. تحتفظ المجلة بحقها في نشر البحث في العدد المناسب، أو إعادة نشره في أي صورة كانت إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

٤. تعبر المواد المنشورة عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

محتويات العدد

م	اسم الباحث	عنوان البحث	الصفحة
١	د. شعبان رمضان محمود محمد مقلد	الإعجاز البياني والسنني في قوله تعالى ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ﴾	٣ - ٥٣
٢	د. سليمان بن عبدالله القُصَيِّر	الأحاديث والآثار الواردة في تقليل النسل جمعاً ودراسة وفقهاً	٥٤- ١٠٥
٣	د. نورة بنت فهد العيد	تعقبات الإمام السيوطي على الإمام ابن الجوزي في كتابه "اللآلئ المصنوعة" - كتاب التوحيد- نموذجًا	١٠٦- ١٨٢
٤	د. محروس محمد محروس بسيوني	الجمال في الإسلام فلسفته ومعاييره	١٨٣- ٢٢٢
٥	أ. هيلة عبد الله سعيد آل رواس	أثر السلوك الحيواني على الإنسان من خلال حديث (السكينة في أهل الغنم) دراسة تحليلية	٢٢٣- ٢٧٣
٦	د. خالد حسن محمد البعداني	عاصفة الحزم رؤية شرعية وواقعية	٢٧٤- ٣٥٨
٧	د. مها بنت عبد الرحمن أحمد نتو	منهج الحافظ القسطلاني من الاستشفاع بالصالحين والتبرك بهم وشد الرحال إلى القبور	٣٥٩- ٤٢١
٨	د. مها بنت جريس بن محمد الجريس	الآثار الفكرية والسلوكية المتعلقة بالطيرة والفأل دراسة تأصيلية ثقافية	٤٢٢- ٤٦٦
٩	أ. عبد العزيز محمد عوض الشهراني	الاختصاص القضائي للتعويض عن التوقيف الاحتياطي في النظام السعودي (دراسة مقارنة مع أمثلة تطبيقية)	٤٦٧- ٥٢١

كلمة رئيس التحرير

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى أما بعد :

فيطيب لأعضاء هيئة تحرير مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية أن يضعوا بين يدي القراء العدد الثاني من المجلد السادس والعشرين، بعد أن استكملت دورتها في التحكيم والقبول. وهذا العدد يضم تسعة أبحاث في شتى التخصصات الشرعية، حيث تناولت الدراسات القرآنية في البحث الأول دراسة بعنوان : "الإعجاز البياني والسنني في آية : ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ﴾" للدكتور شعبان رمضان محمود محمد مقلد. وفي السنة بحث بعنوان : "الأحاديث والآثار الواردة في تقليل النسل جمعاً ودراسة وفقهاً"، للدكتور سليمان بن عبدالله القُصَيِّر، والبحث الآخر بعنوان : "تعقبات الإمام السيوطي على الإمام ابن الجوزي في كتابه "اللآلئ المصنوعة" - كتاب التوحيد- أنموذجاً" للدكتورة نورة بنت فهد العيد. وفي الدراسات الإسلامية بحث بعنوان : "الجمال في الإسلام فلسفته ومعاييره"، للدكتور محروس محمد محروس بسيوني، والبحث الآخر بعنوان : "أثر السلوك الحيواني على الإنسان من خلال حديث : (السكينة في أهل الغنم) -دراسة تحليلية-"، للباحثة هيلة عبد الله سعيد آل الرواس. وفي العقيدة بحث بعنوان : "عاصفة الحزم رؤية شرعية وواقعية"، للدكتور خالد حسن محمد البعداني، والبحث الثاني بعنوان : "منهج الحافظ القسطلاني من الاستشفاع بالصالحين والتبرك بهم وشد الرحال إلى القبور"، للدكتورة مها بنت عبد الرحمن أحمد نتو، والبحث الثالث بعنوان : " الآثار الفكرية والسلوكية المتعلقة بالطيرة والفأل دراسة تأصيلية ثقافية"، للدكتورة مها بنت جريس بن محمد الجريس. وفي الفقه بحث بعنوان : "الاختصاص القضائي للتعويض عن التوقيف الاحتياطي في النظام السعودي (دراسة مقارنة مع أمثلة تطبيقية)" للباحث عبد العزيز محمد عوض الشهراني. وبهذا يصدر هذا العدد المتضمن هذه الدراسات المتنوعة والتي تهدف إلى الإسهام في نشر الدراسات الشرعية وإثراء المكتبات الإسلامية، وبذل وإنتاج المعرفة والمزيد من تحقيق الفائدة العلمية.

ونسأل الله أن يبارك بالجهود، ويوفق الباحثين لكل ما يحب ويرضى، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

رئيس هيئة التحرير

د/ خالد بن محمد بن علي القرني

عاصفة الحزم

رؤية شرعية وواقعية

إعداد

د. خالد حسن محمد البعداني

جامعة الملك خالد – أبها

كلية الشريعة وأصول الدين

ملخص البحث

يتناول هذا البحث قضيةً من أهم القضايا المعاصرة التي تمر بها أمة الإسلام اليوم، قضية التحالف والتناصر بين أفراد الأمة الإسلامية، وهو: بعنوان عاصفة الحزم رؤية شرعية، وواقعية. وتمثل عاصفة الحزم عملية عسكرية أطلقتها المملكة العربية السعودية مع تحالف عربي، ضد ما يعرف بمليشيا الحوثي في اليمن، ومن عاونها. وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مشروعية ما قامت به المملكة بقيادة تحالف عربي لمحاربة مليشيا الانقلاب، والخروج على الشرعية في اليمن، وعرض الأدلة الدالة على مشروعية مثل هذا العمل سواء في هذه الحادثة، أو في غيرها من الحوادث. وتهدف إلى عرض رؤية واقعية للعاصفة ووضعها في القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والجامعة العربية، واتفاقية الدفاع العربي المشترك، مع بيان الخطر الرافضي الذي يهدد أمن هذه الأمة ودينها ومقدساتها.

وخلص البحث إلى جملة من النتائج لعل أهمها: مشروعية عاصفة الحزم التي قامت به المملكة العربية السعودية لمحاربة المليشيات الانقلابية والخارجة على الشرعية، وما اتفق عليه أهل اليمن في مؤتمر الحوار الوطني، لقد تمكنت العاصفة من إعادة الشرعية في اليمن ممن اغتصبها بقوة السلاح، لقد ساهمت عاصفة الحزم -بشكل كبير- في إفشال المخطط الرافضي الصفوي في اليمن على وجه الخصوص، لقد قدمت العاصفة نموذجًا عمليًا على أهمية التناصر والتحالف بين أفراد الأمة الإسلامية لمواجهة التحديات والأخطار التي تحدق بها.

***

"Storm of Firmness": A Legal and Realistic Perspective

Dr Khalid Albadani

College of Sharia and Principles of Religion

KKU

Abstract:

This research is a study of one of most important contemporary issues faced by Muslims today. It is the issue of alliance and consilidation among individuals of Muslim Ummah, and it is related to "**Storm of Firmness**" and its legitimacy. "**Storm of Firmness**" is a military operation carried out by the Kingdom of Saudi Arabia (KSA) with Arab coalition against the so-called Houthis militia in Yemen, and who supported them. This study aims to identify the legality of what has done by KSA and the Saudi-led coalition to fight the militia of the coup. The study presents evidences indicate the legality of such action, whether in this issue or in other issues. it aims to offer a realistic view of this military action and lay its foundations in the international law, convention of the United Nations (UN), the League of Arab States, Arab League mutual Defense Agreement, with showing the danger of Shiite extremists that threatens the security of this ummah, its religion and its sanctities.

The research has ended up with a number of findings perhaps most important of them are: the **Storm of Firmness** that set out by the Kingdom of Saudi Arabia to fight the coup militias whose actions were against the legitimate government and what Yemeni people agreed upon in the National Dialogue Conference. The 'storm' has been able to protect the legitimacy to Yemeni government, and has significantly contributed in foiling Safavid Shiite plan particularly in Yemen. It has provided a practical model of importance of collaboration and alliance among individuals of the ummah, to confront the challenges and dangers that imminent and surrounding them.

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه، وعلى آله وصحبه، وسلم تسليما كثيرًا إلى يوم الدين. ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾[آل عمران:١٠٢].

قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾[النساء:١]، وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١﴾[الأحزاب:٧٠-٧١].

أما بعد:

فإننا نعيش اليوم في عالم فيه كثير من المتغيرات، تختلط فيه كثير من الأمور التي يصعب معها معرفة كنه الأمور ومآلاتها، وما حصل ويحصل في عالمنا العربي والإسلامي جزء من هذه المتغيرات التي تعصف بالمنطقة ككل، والمتأمل في واقع الأمة الإسلامية اليوم، وما وصلت إليه من مستوى يندى له الجبين، من التفرقة والتشرذم، والتآمر عليها وعلى مقدرتها، وتحالف أهل الشر على اختلاف اتجاهاتهم ومصالحهم ومآربهم عليها يدرك ذلك جيدًا، وفي هذا البحث سنقف على واحدة من هذه المؤامرات، تتمثل في التوغل الإيراني الصفوي في المنطقة العربية، ومحاولة السيطرة عليها، وعلى مقدسات الأمة، وعقيدتها ودينها، وإعادة أحلام الإمبراطورية الفارسية البائدة.

اليوم وفي خضم الحديث الكثير عن عاصفة الحزم وإعادة الأمل التي قامت بها دول التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية ضد مليشيا ما يعرف بالحوثي في اليمن، ومن تعاون معها من قوات المخلوع علي عبد الله صالح.

ويأتي التساؤل عن حكم ما قامت به دول التحالف العربي في هذا الموضوع، وإقرار الأدلة التي تدل على مشروعية مثل هذا العمل سواء في هذه الحادثة، أو في غيرها من الحوادث المشابهة لها في أي بلد عربي أو إسلامي.

وهذا الموضوع تتداخل فيه مواضيع عدة، واتجاهات مختلفة ومتعددة، لكل جهة منها مآرب مختلفة، يحتاج معها السائل إلى معرفة الصواب ووجه الحق فيها.

فكان على الباحث النظر إلى الموضوع بتجرد وموضوعية بغية الوصول إلى الحق لا إلى غيره، بعيدًا عن العاطفة والوطنية، وغيرها من الأسباب التي قد تدفع الشخص إلى الذهاب بعيدًا في الموضوع؛ لعدم النظر إليه بموضوعية وحياد.

ومن هنا يثور تساؤل من الأهمية بمكان: هل ما قامت به دول التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية مشروعًا؟ وخاصة أنه لأول مرة يحدث في التاريخ العربي المعاصر مثل هذا الأمر، أعني أن يكون التدخل العربي صرفًا، خلاف سابقاته من التدخلات في المنطقة العربية من قبل الغرب، أو تحت مظلة الأمم المتحدة كما هو معروف لدينا جميعًا، ولا يعني هذا بتاتًا عدم المشروعية الدولية، بل المقصود أن التدخل عربي لم تشارك فيه الدول الغربية، أو الأمم المتحدة بشكل مباشر كما حصل في غيرها من التدخلات.

والمقصود هو الوصول إلى رؤية شرعية في الموضوع، فالحق أحق أن يتبع، ومعرفه الحق هو الأساس الذي ينبغي أن يكون عليه، ويقوم عليها البحث لا سواه. فأهل اليمن هذه الأيام يعيشون مرحلة عصيبة من تاريخهم، فاستكبار المليشيات الحوثية المسلحة قد بلغ أوجه بعد الانقلاب على الشرعية الدستورية[1] في الحادي والعشرين من سبتمبر للعام ٢٠١٤م. فالقتل، والتشريد، والاعتقال التعسفي، وهدم المنازل، ونهب خيرات البلاد ومقدراتها، وإحداث

(١) المراد بالشرعية الدستورية هنا الذي يستمد شرعيته من الدستور النافذ في البلاد، والشرعية هي قبول الشعب لحق الحكومة في مباشرة السلطة، ولا يستطيع أي نظام سياسي البقاء إذا لم يتوفر لحكومته مثل هذا القبول. الموسوعة العربية العالمية: ٩/ ٤٨٦، حرف الحاء، مجموعة من المؤلفين، الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ط: الثانية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

الفتن الطائفية والمناطقية، واستباحة المحرمات، وهتك الأعراض وغيرها هو الوضع السائد في ظل حكم هذه المليشيات المسلحة.

ومع مرارة هذا الواقع، ووجهه الأسود الكالح، والليل المظلم، الذي كان يعيشه أهل اليمن، بزغ فجر عاصفة الحزم، مصحوبًا بالرعود والصواعق، على تلك المليشيات التي أجرمت في حق أهل اليمن، ومن قدم لها الدعم وساندها من بقايا عصابات الرئيس المخلوع علي عبدالله صالح.

إنها سنن الله تبارك وتعالى في الكون لا تتبدل، ولا تتغير، ولا تتخلف فالظلم مهما طال أمده فلن يستمر، ولا بد له من نهاية فهو إلى زوال، فالأمر لله أولاً وأخيرًا. قال تعالى: ﴿ فِي بِضْعِ سِنِينَۗ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝٤ بِنَصْرِ ٱللَّهِۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ۝٥﴾[الروم:٤-٥]. وفي ظل تلك المعطيات كلها، جاءت هذه الرؤية، آملاً أن تكون مساهمةً في توضيح مشروعية عاصفة الحزم، وأحقق الحق في هذه المسألة فالحق أحق أن يتبع، وهي محاولة من الباحث للمساهمة في الخروج من هذا الوضع الذي تعيشه أمة الإسلام، إلى المكانة التي تليق بها، نصحًا للأمة، وإبراءً للذمة. نسأل من الله -ﷻ- العون والسداد، والتوفيق في ذلك إنه نعم المولى، ونعم النصير.

مشكلة البحث:

لقد مرت الأمة العربية والإسلامية في الفترات السابقة، وما زالت تعاني من حالة من الضعف والهون، والتشرذم والتفرق بين أبنائها، مما جعلها مطمعًا لأعدائها من الشرق والغرب، ومحاولة السيطرة والهيمنة عليها، وبسط النفوذ على بلاد المسلمين، واستغلال خيراتها.

ولقد سعت هذه الدول من خلال جماعات وأفراد ومليشيات زرعتها في بلاد المسلمين تنفيذ هذه المخططات، وحلم السيطرة على بلاد المسلمين، وخاصة بلاد الحرمين الشريفين لما تمثل من رمزية دينية لجميع المسلمين.

تساؤلات البحث:

ومن هنا يأتي التساؤل عن مشروعية ما قامت به المملكة العربية السعودية بقيادة دول التحالف العربي لمحاربة الخارجين عن الشرعية في اليمن وإفشال مخططاتهم، ورد العدوان. وتحرير هذه المسألة تحريرًا علميًا.

وحاصل المشكلة يمكن أن نوجزه من خلال الإجابة عن جملة من الأسئلة، والتي من أهمها:

- ما مدى مشروعية ما قامت به المملكة العربية السعودية بقيادة التحالف العربي لمحاربة مليشيا الانقلاب، والخروج على الشرعية في اليمن؟
- ما الأدلة التي تدل على مشروعية مثل هذا العمل سواء في هذه الحادثة، أو في غيرها من الحوادث المشابهة لها في أي بلد عربي أو إسلامي؟
- هل ساهم هذا التحالف بمد يد العون لإخوانهم من أهل اليمن الذين استغاثوا بهم من إجرام هذه الميليشيات المسلحة التي تنفذ أجندة خارجية تخدم أعداء الأمة ومخططاتها في المنطقة ككل؟
- هل استطاعت عاصفة الحزم إيقاف هذا المخطط بالسيطرة على اليمن، وبالتالي إفشال مخططاتها في المنطقة؟

أهمية البحث:

لا شك أن الحديث عن بعض الأحكام الشرعية لبعض القضايا التي تمر بها الأمة الإسلامية في الوقت الحاضر، وخاصة تلك القضايا التي تهم عموم المسلمين، وتأثيرها يعم غالب المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، له أهمية كبيرة، وخاصة عندما يتعلق الأمر بمقدسات المسلمين في بلاد الحرمين الشريفين وحمايتها من العابثين بها.

ويمكن أن نجمل هذه الأهمية بجملة من الأمور من أهمها:

١. وضع التصور الصحيح عن مثل هذه القضايا بعيدًا عن التعصبات المذهبية، أو الطائفية، أو غيرها من الاعتبارات التي قد تجعل الموضوع والحديث عنه يذهب بعيدًا عن المراد، والمقصد الشرعي فيه إرضاء لهذه الشهوات، وتلك الرغبات.

٢. نشر العلم النافع بين أفراد الأمة، ورفع المستوى الثقافي لدى أفرادها، من خلال نشر العلوم والمعارف الصحيحة.

٣. المحافظة على مقدسات المسلمين، وهو يتم من خلال بيان الأخطار التي تهددها. وبيان خطر الأعداء الحقيقيين المتربصين بهذه الأمة، الطامعين فيها.

٤. بيان ما هو أقرب إلى الحق في مثل هذه القضايا، وعدم التعصب، واتباع ما كان أقرب إلى الدليل.

أسباب اختيار الموضوع:

- أهمية دراسة مثل هذه القضية، والاهتمام بها، وإخراجها للناس حتى يحصل النفع بها.
- توضيح ما قد يخفى على الناس في مثل هذه القضايا، بعيدًا عن العصبية العمياء أو الطائفية.
- إبراز مكانة بلاد الحرمين الشريفين، وضرورة الدفاع عنها وحمايتها.
- بيان بعض الأخطار التي تحيط بأمة الإسلام كخطر الصفوية، وسبل مواجهتها.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

١. بيان مشروعية عاصفة الحزم، وقيادة تحالف عربي لمحاربة مليشيا الانقلاب، والخروج على الشرعية في اليمن.

٢. بيان مشروعية الحرب في الشريعة الإسلامية والحالات يجوز فيها قيامها.

٣. التعرف على الأدلة التي تدل على مشروعية مثل هذا العمل، سواء في هذه الحادثة، أو في غيرها من الحوادث المشابهة لها.

٤. بيان استجابة التحالف العربي لاستغاثة أهل اليمن ومد يد العون لهم، ومساهمة هذا التحالف في تخليص أهل اليمن من إجرام هذه الميليشيات المسلحة.

٥. التعرف على مساهمة التحالف العربي لإيقاف مخطط السيطرة على اليمن من قبل تلك المليشيات الانقلابية ومن يقف وراءها ويدعمها.

الدراسات السابقة:

حسب ما أعلم لم أجد بعد البحث والتحري من تناول موضوع عاصفة الحزم من حيث المشروعية والأدلة الدالة عليها.

وما كتب فيها عبارة عن مقالات يمكن الاستفادة منها في البحث وهي:

مقال للدكتور يحيى بن عبد الله الشمري بعنوان: مشروعية عاصفة الحزم بين نظريات القانون الدولي وقواعده. في جريدة الجزيرة تناول فيه موضوع العاصفة وانسجامها مع القانون الدولي من خلال جملة من المعايير المعتبرة التي تكون فيها الحرب مشروعة وعادلة.

ومقال بعنوان عاصفة الحزم".. ضرورتها، أهدافها، آفاقها، وتداعياتها. "د. مصطفي عبد العزيز مرسي دبلوماسي سابق وكاتب مصري. تناول فيه العاصفة وتداعياتها الإقليمية والدولية. في مجلة شؤون عربية.

منهج البحث:

اعتمدت على المنهج التحليلي الوصفي في وصف الأحداث التي رافقت عاصفة الحزم، وما وصلت إليه من نتائج، مع الالتزام بالمنهج العلمي بالرجوع للمصادر الأصلية، واتباع خطوات البحث العلمي، مع الإشارة إلى الأوضاع الأمنية والاقتصادية والسياسية السائدة في البلاد.

وكذلك أجمع المعلومات عن العاصفة، وما كتب عنها، مع ذكر أدلة القائلين بمشروعيتها سواءً من الكتاب العزيز أو من السنة النبوية المطهرة، أو من سيرة المصطفى-ﷺ-، وذكر أدلة الرافضين لعاصفة الحزم ومناقشتها، مع الاستفادة ما أمكن من بعض الكتابات، أو الفتاوى التي تناولت موضوع عاصفة الحزم، وكذلك ما يتعلق بالقانون الدولي، وحق الدول في الدفاع

عن نفسها، وما يتلاءم مع هذه القوانين، والأعراف الدولية السائدة. وأما ما يتعلق بالنصوص الشرعية؛ فيتم ضبط النص القرآني، وتخريج الحديث النبوي من مصادره الأصلية، مع بيان مرتبتها من حيث الصحة والضعف، وتخريج الآثار المنقولة عن السلف من الكتب المعتمدة إن وجدت، وعزو أقوال أهل العلم إلى كتبهم المعتمدة، وضبط الألفاظ الغريبة مع شرحها من المعاجم إن وجدت.

خطة البحث:

وقد جعلت البحث في مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة: فكانت خطة البحث على النحو الآتي:

مقدمة: وتحتوي على:

- مشكلة البحث وتساؤلاته.
- أهمية البحث.
- أسباب اختيار الموضوع.
- أهداف البحث.
- الدراسات السابقة.
- منهج البحث.
- خطة البحث.

تمهيد ويحتوي على: ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: عاصفة الحزم أسبابها، أهدافها، أطرافها، الدول المشاركة فيها، تاريخ وقوعها، وموقعها الجغرافي.

المسألة الثانية: الحركة الحوثية، تاريخها، وأصولها، ورموزها، ومطامعها.

المسألة الثالثة: الخطر الصفوي الرافضي على المنطقة العربية.

المبحث الأول: عاصفة الحزم رؤية شرعية.

ويتضمن مطلبين:

أحدهما: الأوضاع في اليمن قبل عاصفة الحزم.

المطلب الآخر: مشروعية عاصفة الحزم.

المبحث الثاني: عاصفة الحزم رؤية واقعية.

ويتضمن مطلبين:

أحدهما: عاصفة الحزم في القانون الدولي العام وميثاق الأمم المتحدة.

المطلب الآخر: عاصفة الحزم في ميثاق الجامعة العربية، ومعاهدة الدفاع العربي المشترك

الخاتمة وأهم النتائج.

* * *

تمهيـــد

ويحتوي على: ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: عاصفة الحزم، تعريفها، والدول المشاركة فيها، وأطرافها، وموقعها الجغرافي، وأهدافها، وأسبابها.

تعريف عاصفة الحزم:

هي عملية عسكرية في اليمن أطلقتها قوات تحالف عربي دولي بقيادة السعودية مع بدء الساعات الأولى من يوم ٢٦ مارس ٢٠١٥م، وجاءت استجابة لطلب الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي لحماية اليمن وشعبه من عدوان المليشيات الحوثية المسلحة، ومن تحالف معها من قوات الرئيس المخلوع علي عبدالله صالح[١].

وسبب تسميتها: جاءت من كلمة الحزم التي كان يتخذ منها مؤسس المملكة العربية السعودية عبد العزيز آل سعود-رحمه الله- شعارًا له في حكمه[٢].

الدول المشاركة فيها:

هي مصر، والمغرب، والأردن، والسودان، وباكستان، إلى جانب دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء سلطنة عمان، وحظيت بتأييد ودعم دولي كبير، وتشارك فيها أكثر من ١٨٥ طائرةً، وقطع بحرية، وجيوش برية[٣]. انظر الشكل رقم (١).

١- تقارير مركز أبعاد للدراسات والبحوث، تقرير عاصفة الحزم، قراءة حالة لمركز أبعاد، مارس ٢٠١٥م. http://www.abaadstudies.org.

٢- المصدر السابق.

٣- الخارطة العسكرية والقراءة الإستراتيجية لعاصفة الحزم: ص: ٣، د. ظافر محمد العجمي، مركز الجزيرة للدراسات، أبريل/ ٢٠١٥م. وانظر تقارير مركز أبعاد للدراسات والبحوث، تقرير عاصفة الحزم قراءة حالة لمركز أبعاد، مارس ٢٠١٥م. http://www.abaadstudies.org.

أطرافها:

أطراف عاصفة الحزم: هي قوات التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية إلى جانب القوات الموالية للرئيس الشرعي عبد ربه منصور هادي، وكذلك المقاومة الشعبية اليمنية.

أما الطرف الآخر؛ فهي المليشيات المسلحة التابعة لجماعة الحوثي، والمليشيات التابعة للرئيس السابق علي عبد الله صالح[1].

موقعها الجغرافي:

مسرح العمليات لعاصفة الحزم، هي أجواء اليمن التي تقع في جنوب الجزيرة العربية[2].

انظر الشكل رقم (١)

الشكل رقم (١) روسيا اليوم https://arabic.rt.com/infographics

أهداف عاصفة الحزم:

١- لمعرفة نظام معركة كل طرف انظر: الخارطة العسكرية والقراءة الإستراتيجية لعاصفة الحزم: ص:٤.

٢- مجلة شؤون عربية العدد: ١٦٢، ص:١٨، ٢٠١٥م، العاصفة وتداعياتها الإقليمية والدولية "مقال بعنوان: "عاصفة الحزم".. ضرورتها، أهدافها، آفاقها، وتداعياتها." د. مصطفي عبد العزيز مرسي دبلوماسي سابق وكاتب مصري.

من أهم أهداف عاصفة الحزم، وهو هدف رئيس ومعلن استعادة شرعية الدولة اليمنية من الميلشيات، ودعم الرئيس الشرعي الانتقالي، وإنجاح الانتقال السياسي، وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني.

وهناك أهداف أخرى تأتي كنتيجة لهذا الهدف: وهي حماية الأمن القومي الخليجي من التمدد الإيراني. وإزالة التهديد الإيراني للملاحة العالمية، ومحاولتها السيطرة على أحد أهم الممرات المائية في العالم، وهو مضيق باب المندب.

وكذلك نستطيع القول بأن عاصفة الحزم هي بدء لتشكيل نواة لتحالف عسكري عربي تركي باكستاني في المنطقة، لتخفيف وطأة الدور الطائفي الإيراني في المنطقة في ظل صمت دولي[1].

أسبابها:

بعد ثورة ٢٠١١م، وبناءً على المبادرة الخليجية، تم التوصل إلى اتفاق حول آليات انتقال سياسي سلمي للسلطة بقيادة رئيس انتقالي هو عبد ربه منصور هادي بعد انتخابات توافقية.

هذه المبادرة نصت على خطوات عملية للانتقال تبدأ بمؤتمر للحوار الوطني الذي ستكون مخرجاته نواةً لتشكيلة نظام حكم فيدرالي ودستور جديد، وبمجرد انتهاء أعمال مؤتمر الحوار الوطني الذي رعته الأمم المتحدة، وشاركت فيه جميع الأطراف بمن فيهم جماعة الحوثيين، تراجع الحوثي عن القبول بمخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وانقلب على الشرعية المنتخبة في البلاد، والاستيلاء بالقوة على مؤسسات الحكم في البلاد، وتحويل اليمن إلى منطقة نفوذ إيرانية، تهدد فيها أمن المنطقة ككل، وفشلت الأمم المتحدة، ومجلس الأمن في تحقيق الانتقال

١- تقارير مركز أبعاد للدراسات والبحوث، تقرير عاصفة الحزم قراءة حالة لمركز أبعاد، مارس ٢٠١٥م. http://www.abaadstudies.org.، وانظر مجلة شؤون عربية العدد: ١٦٢، ص:٢٠، ٢٠١٥م، العاصفة وتداعياتها الإقليمية والدولية "مقال: بعنوان: عاصفة الحزم...ضرورتها، أهدافها، آفاقها، وتداعياتها".

السياسي وحمايته في البلاد، فكان لا بد من عمل لاستعادة الشرعية بوسائل ناجحة تبدأ بعاصفة الحزم[1].

المسألة الثانية: الحركة الحوثية، تاريخها، وأصولها، ورموزها، ومطامعها.

الحوثية:

هي تلك الحركة أو التنظيم الفكري السياسي المسلح، الذي أعلن عن نفسه في العام ١٩٩٠م كإطار تربوي وثقافي وسياسي، عرف باسم "الشباب المؤمن" بحيث اقتصر اهتمامه على تأهيل الشباب بدارسة بعض علوم الشريعة للمذهب الزيدي، مع النشاطات المصاحبة، وفق رؤية مذهبية زيدية غالبة مع ظهور عدة ملامح لوجود تغلغل للمذهب الاثني عشري في اليمن[2]، قبل أن يتحول إلى تنظيم عسكري مسلح بعد ذلك[3]،-بسبب بعض العوامل- بدءًا من منتصف العام ٢٠٠٤م بحيث صار (الحوثيون) عنوانًا له[4].

وأما نعتهم بالحوثيين؛ فيعزى إلى ولائهم العميق لشخص حسين بدر الدين بن أمير الدين الحوثي كمخلّص-من وجهة نظرهم- ووالده بدر الدين الحوثي كمرجعية دينية[5].

تاريخ الحركة الحوثية:

تؤكد الأدبيات أن حركة الحوثي ظاهرة حديثة في شكلها وهيكلها الخارجي، بيد أنها ذات جذور اختلط فيها القديم بالحديث من حيث جوهر المضامين، ومنطلقات التفكير[6]. بمعنى

١- المصدر السابق، ومجلة شؤون عربية العدد: ١٦٢، ص:١٩، العاصفة وتداعياتها الإقليمية والدولية.

٢- الحوثية في اليمن، الأطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية: ص:١١٣، إعداد مجموعة باحثين، صنعاء، مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، بالتعاون مع المركز العربي للدراسات الإنسانية القاهرة، ٢٠٠٨م.

٣- الحوثيون سلاح الطائفة وولاءات السياسة ص:٣٨، مجموعة من المؤلفين، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط: الثانية، ٢٠١٠م.

٤- الظاهرة الحوثية: ص ٢٢، أحمد محمد الدغشي، صنعاء، دار النشر للجامعات، ط: الثالثة.١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.

٥- أضواء على حقيقة الفكر الحوثي: ص:٣٥، عبد الحميد أحمد النهمي، صنعاء، مؤسسة النبأ الاجتماعية التنموية (الإصدار الخامس)، ط: ٢، ٢٠١٢م.

٦- الظاهرة الحوثية: ص: ٢٢.

أن الحركة الحوثية ما هي إلا امتداد لدولة الأئمة التي كانت تحكم اليمن. ومن خلال تعريف الحوثية السابق نستطيع القول بأن تنظيم"الشباب المؤمن" مر بمرحلتين مفصليتين في مسيرته، نشير إليها بشكل مختصر:

أولاً: مرحلة التأسيس والتكوين:

تبدأ منذ إعلانه عن نفسه في العام١٩٩٠م في بعض مناطق محافظة صعدة شمال اليمن، أي بعد إعلان الوحدة اليمنية، والسماح الدستوري بالتعددية السياسية، فتكون منتدى ثقافي وسياسي يحتوي على العديد من المحاضرات والدروس الدينية، والأنشطة الطلابية الصيفية تقدم لمنتسبي هذا التنظيم[١].

وغدت هذه المراكز في صعدة قبلة لكثير من الطلاب القادمين إليها من مختلف المحافظات المعروفة تاريخيًا بانتمائها إلى المذهب الزيدي الهادوي، ليتجاوز الأمر بعدها محافظة صعدة إلى بعض المحافظات والمدن ذات الطابع الشيعي الزيدي[٢].

ثانيًا: مرحلة المواجهة المسلحة:

وتبدأ هذه المرحلة لتنظيم الشباب المؤمن منذ الشهر السادس من العام ٢٠٠٤م، وبات يعرف بجماعة الحوثي، حيث تحول التنظيم أو قسم منه إلى مليشيات مسلحة، خاضت خمسة[٣] حروب مع الجيش اليمني خلال أربعة أعوام ما بين ١٨/ ٦/ ٢٠٠٤م وحتى ١٧/ ٧/ ٢٠٠٨م وإن تخللت كل حرب استراحة محارب، برغم الإعلان الرسمي من الجانبين الالتزام بإيقاف الحرب، وكانت المبادرة عادةً تبدأ من قيادة الجيش اليمني[٤].

١- بعد الثورة الشعبية اليمنية، إيران والحوثيون، مراجع ومواجع: ص: ١٧، أحمد أمين الشجاع، مجلة البيان، مركز البحوث والدراسات، الرياض، ط: الأولى، ١٤٣٤هـ.

٢- الحوثيون سلاح الطائفة وولاءات السياسة: ص:٣٩.

٣- تفاصيل هذه الحروب والحرب السادسة انظر الحوثية في اليمن.. الأطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية: ص: ١٨٨، وما بعدها، وأضواء على حقيقة الفكر الحوثي: ص:٣٦، وما بعدها، وبعد الثورة الشعبية اليمنية، إيران والحوثيون، مراجع ومواجع: ص: ٣٩، وما بعدها.

٤- الحوثيون سلاح الطائفة وولاءات السياسة: ص:٤٠.

أصولها:

يعلن الحوثيون بصوت مرتفع أنهم ينتمون إلى المذهب الزيدي (نسبة إلى الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب. ت:١٢٢هـ) الجارودي، وأن ولاءهم له، ونشاطهم من أجله، غير أن حسين الحوثي -ووالده من قبله- أدخلا على هذا الفكر أفكارًا من المذهب الاثني عشر، وحاولت حركة الحوثي التقريب بين فكر الجارودية(إحدى فرق الزيدية) والاثني عشرية[١].

وإذا كان الإمام زيد بن علي لا يقول باشتراط نسبي أو عائلي أو حتى أفضلية لحصر الخلافة في البيت العلوي، بل يُراعى في ذلك مصلحة المسلمين وعدالة الوالي، ألا أنه بعد قدوم الإمام الهادي إلى اليمن الذي يعتبر مؤسس الدولة الزيدية الأولى في اليمن تبلورت فكرة اشتراط البطنين (الحسن والحسين) للخلافة، وغدت مسلمة من المسلمات. ونص عليها العديد من أئمة المذهب[٢].

وباستقراء المواقف والآراء والأحداث يُتأكد أنه لا وجود لخلاف حقيقي بين حركة الحوثي وأصول المذهب الزيدي في مسألة الإمامة كما يرى بعض الباحثين[٣].

وأما علاقة الحوثي بالفكر الشيعي الإمامي؛ فقد برز من خلال ممارسات الحوثيين، مثل: إقامة الغدير، والاحتفاء باستشهاد الحسين في عاشوراء من كل عام، ونشر كتب رموز الاثني عشرية، وسب الصحابة الكرام على الرغم من حساسية هذا الموضوع في اليمن، والدعم الكبير من إيران، وغيرها[٤].

١- الحوثية في اليمن الأطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية: ص:١٣٢.

٢- الظاهرة الحوثية: ص ٢٥. وانظر للمزيد أيضًا الحوثية في اليمن الأطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية: ص: ٣٩، وما بعدها. وحول الزيدية وفرقها: انظر أضواء على حقيقة الفكر الحوثي: ص: ٧، وما بعدها.

٣- بعد الثورة الشعبية اليمنية إيران والحوثيون مراجع ومواجع: ص:٢٤.

٤- الحوثيون سلاح الطائفة وولاءات السياسة: ص:٩٢. وللمزيد انظر: الزيدية والاثنا عشرية: أوجه الاتفاق والاختلاف: محمد المهدي: ص: ١٢٩ وما بعدها. نفس المصدر.

ويرى بعض الباحثين أن الحوثية تتأرجح بين من ينسبها إلى الاثني عشرية المحضة، وبين من ينسبها إلى الزيدية المحضة، لكن الأقرب إلى الصحة كما يرى الباحث أنها تنتمي فقهيًا إلى المذهب الهادوي، وعقائديًا تنتمي إلى الجارودية في باب الإمامة والصحابة، وتنتمي إلى فرقة المعتزلة في أصول الاعتقاد[1].

وأما من الناحية الفكرية فهم إيرانيون بامتياز، حيث إن أدبيات شيعة إيران وحزب الله هي المحرك الفكري والإعلامي لهم[2].

رموزها: من أبرز رموز الفكر الحوثي:

١- بدر الدين الحوثي: هو بدر الدين بن أمير الدين الحوثي ولد في ضحيان في صعدة ١٣٤٥هـ/ ١٩٢٦م، له عدة كتيبات مليئة بالطائفية، والعصبية المذهبية، والطعن في علماء الأمة وأعلامها من عهد الصحابة ومن بعدهم.

دخل في صراع مع المرجعيات الجارودية في اليمن، وكان يطمح في قيادة حزب الحق. وأصبح المرجعية الدينية والأب الروحي للشباب المؤمن بعد الانفصال عن حزب الحق الزيدي[3].

٢- حسين بن بدر الدين الحوثي: ولد عام ١٩٥٩م، تخرج من المعاهد العلمية عام١٩٨١م، حاول مواصلة الدارسة في الأزهر فلم يفلح في ذلك. مارس مهنة بيع الكتب، وترشيح في الانتخابات، وفاز بعضوية مجلس النواب في انتخابات ١٩٩٣م عن الدائرة ٢٩٤، وكان شخصيةً جماهيريةً، قادرًا على جذب المستمعين بخطاب هادئ، وأسلوب سلس

١- أضواء على حقيقة الفكر الحوثي: ص:٣٤.

٢- المصدر السابق: ص:٣٥.

٣- باختصار من أضواء علي حقيقة الفكر الحوثي: ص:٦١.

وجذاب، تزعم تنظيم الشباب المؤمن بعد الانفصال عن حزب الحق[1]. زار لبنان وإيران وتأثر تأثرًا كبيرًا بمنهج الخميني[2].

قتل حسين الحوثي بتاريخ ١٠/ ٩/ ٢٠٠٤م، بعد أن أشعل حربًا مع نظام الرئيس المخلوع علي عبدالله صالح[3].

٣- محمد بدر الدين الحوثي: أحد مؤسسي تنظيم الشباب المؤمن، البذرة الأولى للفكر الحوثي.

٤- يحي بدر الدين الحوثي: عضو مجلس النواب اليمني، وعضو في المؤتمر الشعبي العام الحاكم، يعيش لاجئًا في ألمانيا، وهو ممثل الحوثيين خارجيًا.

٥- عبد الملك بدر الدين الحوثي: هو القائد الحالي للحركة الحوثية، وهو الذي قاد الحروب ضد الدولة، ابتداءً من الحرب الثالثة[4].

مطامعها:

بعد مجموعة من الحروب خاضها الحوثيون مع الحكومة اليمنية فشلوا من خلالها في فرض سيطرتهم على كافة أنحاء البلاد، وقلب نظام الحكم فيه، وإعادة الدولة الإمامية التي حكمت اليمن في فترات سابقة، وبالتالي فشلوا في تنفيذ الأجندة الإيرانية الصفوية في المنطقة، لكنهم حاولوا في الفترة الأخيرة التي شهدت فيه اليمن اندلاع احتجاجات ضد نظام الرئيس السابق علي عبد الله صالح، من التمدد والتوسع والسيطرة على مناطق جديدة بغية الوصول إلى البحر الأحمر، من أجل الاتصال بالعالم الخارجي، وتلقي الدعم والإمدادات اللازمة لمواصلة تمردهم، والسيطرة على ما هو أكثر من اليمن من المناطق المجاورة.

١- باختصار من التشيع في صعدة، أفكار الشباب المؤمن في الميزان:٢/ ٨٢، وما بعدها، عبد الرحمن المجاهد، ط: ٢، ٢٠٠٧م، وأضواء على حقيقة الفكر الحوثي: ص:٦٤.

٢- بعد الثورة الشعبية اليمنية إيران والحوثيون مراجع ومواجع: ص:٨٢.

٣- أضواء على حقيقة الفكر الحوثي: ص:٦٤.

٤- المصدر السابق: ص: ٦٦-٦٧.

ويمكن تلخيص أهم ما يسعون إليه في الآتي:

١. بناء دولة شيعية في قلب الجزيرة العربية، تسعى لتعميق النفوذ الشيعي في المنطقة.

٢. محاربة أهل السنة في اليمن عمومًا، وفي صعدة خصوصًا كخصم عقائدي لا يمكن التعايش معه من وجهة نظرهم.

٣. إعادة دولة الإمامية بصورة سلالية جديدة، تتمثل في أسرة الحوثي التي بات الفكر الموجود حصرًا عليها في التسمية والهوية.

٤. الاستفادة من أكبر قدر ممكن من أموال المنظمات الشيعية في الخليج وإيران.

٥. المحافظة على المصالح الإيرانية في المنطقة[١].

المسألة الثالثة: الخطر الصفوي الرافضي على المنطقة العربية.

لا شك أن هناك العديد من المخاطر الداخلية والخارجية التي تهدد منطقتنا العربية، والإسلامية، وبلاد الحرمين على وجه الخصوص والذي منها الكيان الصهيوني المغتصب لأرض فلسطين الذي كان وما يزال أحد أهم الأخطار التي تحدق بالأمة.

ولا يقل عنه من حيث الأهمية التدخل الإيراني الصفوي ذات المشروع الطائفي والتوسعي في منطقتنا العربية عموماً، والخليج العربي وبلاد الحرمين خصوصًا؛ فالأطماع الإيرانية في المنطقة، وحنين العودة إلى الإمبراطورية الفارسية لا تخفى على أحد، وما يحصل اليوم في اليمن، وسوريا، أو يحصل في لبنان، أو البحرين، وقبلها العراق خير شاهد على ذلك.

والحديث في هذا يطول غير أننا نوجز الحديث عنه من خلال الكلام بشكل مختصر عن الخطر الصفوي على المنطقة، وتحذير علماء الأمة قديمًا وحديثًا منهم. "لا يغرب عن بال أي متابع أنه ومنذ قيام الثورة الخمينية الشيعية في إيران عام ١٩٧٩م، والتي دغدغت في حينها عواطف أكثر المسلمين، أنها ثورة دينية عقدية، قائمة من يومها الأول على أساس نشر التشيع

١- بتصرف يسير أضواء على حقيقة الفكر الحوثي: ص: ٥٦.

في دور الجوار أولاً، ثم بقية الدول الإسلامية، ورفعوا شعارًا علنيًا هو شعار: (تصدير الثورة)، وأعلن الخميني ذلك بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لانتصار ثورته، إذ قال: (إننا نعمل على تصدير ثورتنا إلى مختلف أنحاء العالَم)[1] ولتحقيق هذه الغاية، تم تشكيل ودعم المنظمات الداخلية والخارجية، ولعل ما يحصل في اليمن من دعم تلك المليشيات المسلحة يدخل في هذا السياق.

فالمشروع الإيراني الذي يحاول التغلغل في بلاد المسلمين، هو مشروع صفوي فارسي هدفه السيطرة التامة على أمة الإسلام وأوطانها وشعوبها ومقدراتها، بهدف إعادة أمجاد الإمبراطورية الفارسية، الآفلة على أيدي العرب والمسلمين، منذ مرحلة صدر الإسلام..[2] ففي الشأن اليمني جاءت التصريحات الإيرانية لكثير من قياداتها بما لا يدع مجالاً للشك في النوايا الإيرانية في المنطقة ككل، وفي اليمن من خلال دعم جماعة الحوثيين لتحويل اليمن إلى منطقة نفوذ لهم تضاف إلى بعض المناطق العربية.

هذا إلى جانب كون اليمن تقع في الخاصرة الجنوبية للمملكة، وهي تشرف على مضيق باب المندب، وهو من أهم الممرات المائية في العالم، التي تمر عليه التجارة العالمية وتجارة النفط، مما يؤكد أبعاد المشروع والمخطط الإيراني في التوسع في هذه المنطقة الإستراتيجية.

ومن هذه التصريحات التي تؤكد هذه النوايا تصريح علي يونس مستشار الرئيس الإيراني.. بأن إيران اليوم إمبراطورية كما كانت عبر التاريخ، وعاصمتها بغداد، ثم يضيف بأن هناك سيطرةً إيرانيةً على أربع عواصم عربية هي: بيروت، ودمشق، وبغداد، وصنعاء[3].

---

١ - الحوثية في اليمن الأطماع المذهبية في ظل التطورات الدولية: ص:١٠٣.

٢ - موقع البرهان http://alburhan.com/main/articles المشروع الإيراني الصفوي الفارسي مقدماته وأخطاره ووسائل التصدي له. الكاتب محمد بسام يوسف.

٣ - مجلة شئون عربية العدد: ١٦٢، ص: ٢٣، ٢٠١٥م، العاصفة وتداعياتها الإقليمية والدولية "مقال بعنوان: عاصفة الحزم" .. ضرورتها، أهدافها، آفاقها، وتداعياتها".

ورغم أن إيران تنكر أنها تمد الحوثيين بالسلاح؛ فإن تقريرًا سريًا لخبراء الأمم المتحدة كشف بأن إيران تفعل ذلك منذ عام ٢٠٠٩م، وأن سفينة جيهان كانت تنقل أسلحةً للحوثيين، وحدد التقرير خمس حالات على الأقل قامت خلالها سفن إيرانية بنقل أسلحة[١].

والحقيقة أن الحديث عن التدخل الصفوي الفارسي في المنطقة العربية[٢] موضوع طويل، وله أبعاد كثيرة، يصعب الإحاطة بها في ثنايا هذا البحث، والمقصود هنا التنبيه على خطر هذا التدخل على الأمة، وما يمثله من تهديد لأمنها، ودينها، وعقيدتها، ومقدساتها..

ولذلك جاءت التحذيرات من علماء الأمة قديمًا وحديثًا، من خطر الرافضة على الإسلام، فهم وراء كثير من المصائب التي أصابت الأمة كسقوط الخلافة الإسلامية في بغداد، وإدخال التتار عليها، وقتل العدد الكثير من المسلمين كما هو معلوم في التاريخ[٣].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية-رحمه الله- عن الرافضة: وكثير منهم يواد الكفار من وسط قلبه، أكثر من موادته للمسلمين، ثم ذكر مثالاً على ذلك عند ما خرج الكفار من جهة المشرق فقاتلوا المسلمين، وسفكوا دماءهم ببلاد خرسان، والعراق، والشام والجزيرة؛ كانت الرافضة معاونةً لهم على قتال المسلمين، وكذلك النصارى الذين قاتلهم المسلمون بالشام كانت الرافضة من أعظم أعوانهم[٤].

وحال إيران اليوم لا يختلف كثيرًا عن حالها في الماضي، فلم يتغير ولم يتبدل نهج حكامها بعد ثورة الخميني من اضطهاد أهل السنة، أو التآمر على المسلمين كما في العراق، ودول الخليج العربي كما هو معلوم.

---

١ - باختصار من المصدر السابق.

٢ - علي سبيل المثال: التغلغل الإيراني في اليمن، انظر الحوثية في اليمن..الأطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية: ص:١١١، وما بعدها. وانظر بعد الثورة الشعبية اليمنية، إيران والحوثيون.. مراجع ومواجع: ص:١٩٧.

٣ - فتاوى مهمة لعموم الأمة، عبد العزيز بن باز، محمد بن صالح العثيمين، ١/ ١٤٧، الرياض، دار العاصمة- ١٤١٣هـ، ط: الأولى، ت: إبراهيم الفارس.

٤ - منهاج السنة النبوية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، ٣/ ٣٧٧، مؤسسة قرطبة، ١٤٠٦هـ، ط: الأولى، ت: د. محمد رشاد سالم.

يقول الشيخ ابن باز-رحمه الله-: ننصح المسلمين ألا يغتروا بدعواتهم، فإن دعواتهم التي يقولونها ويزعمون بأنهم على الإسلام كله لا أصل له ولا صحة له،..هم أهل النفاق، والتقية، ومن طالع كتبهم عرف ذلك، فالذي ينبغي للمؤمنين أن يعرفوا أن هذه الدعاوى، ...لا حقيقة لها، وإنما هي مظاهر إسلامية، والباطن خلاف الإسلام، ووثنية، والعداء للإسلام والصحابة جميعًا، بل كفروهم وفسقوهم إلا نفرًا قليلاً، فالمقصود أن الخميني وأتباعه من أعيان الرافضة ومن المعظمين لعقيدة الرافضة والمتمسكين بها[1]. ويقول-رحمه الله-: وأخطرها فرقة الرافضة الخمينية الاثني عشرية لكثرة الدعاة إليها، ولما فيها من الشرك الأكبر كالاستغاثة بأهل البيت، واعتقاد أنهم يعلمون الغيب، ولا سيما الأئمة الاثني عشر حسب زعمهم، ولكونهم يكفرون ويسبون غالب الصحابة...[2]

واليوم تسعى إيران من خلال مليشيات، زرعتها في بلاد المسلمين هنا وهناك، لتنفيذ ما تخطط له، ونشر هذه العقائد، والأفكار المنحرفة، وتحقيق حلم السيطرة على بلاد المسلمين، وخاصة بلاد الحرمين الشريفين لما تمثل من رمزية دينية لجميع المسلمين.

فكانت عاصفة الحزم، والتي جاءت رسالة واضحة وصريحة، لإيران بالكف عن محاولة التدخل في شؤون المنطقة.

***

١ - نصيحة حول مواجهة فكر الروافض، تسجيل صوتي، انظر موقع الشيخ ابن باز.

.http://www.binbaz.org.sa/noor

٢ - مجموع فتاوى ومقالات متنوعة، عبد العزيز بن عبدالله بن باز، ٤/ ٤٤٢، جمع وترتيب: محمد الشويعر، إعداد: موقع ابن باز. .http://www.binbaz.org.sa

المبحث الأول

عاصفة الحزم رؤية شرعية

ويتضمن مطلبين:

أحدهما: الأوضاع في اليمن قبل عاصفة الحزم.

بلغت الأوضاع في اليمن ما قبل عاصفة الحزم مبلغًا عظيمًا، وحصل تردي وتدهور في كل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ورافق ذلك كنتيجة حتمية لهذه الأوضاع انهيار أمني، وضياع للدولة، وأصبحت اليمن على شفا حرب أهلية تأكل الأخضر ـ واليابس، وتعمل على تفرقها وتمزقها، فمرت على أهل اليمن مرحلة عصيبة من تاريخهم، وسوف نشير إلى التدهور الحاصل في الجانب الأمني، والاقتصادي، والسياسي بشكل مختصر.

الجانب الأمني:

وصلت البلاد في هذا الجانب إلى منحدر خطير، فقد شهدت البلاد حالة انفلات أمني كبير[1]، وكثر فيه عمليات القتل والتخريب والسطو والاعتداء على أملاك الدولة والمواطنين من قبل من يملك السلاح، وظهرت الجماعات المسلحة هنا وهناك، وخرجت أجزاء من البلاد عن سيطرة الدولة سواء بيد الجماعات المسلحة، أو بغياب سلطة الدولة، ووجودها الفعلي للقيام بواجباتها في هذه المناطق مما أثار الرعب في أوساط المجتمع الآمن، وأحدث اضطرابًا كبيرًا في أمن المجتمع المحلي[2]، وإن كانت بعض هذه الظواهر التي أخلت بأمن المجتمع مفتعلة من قبل النظام السابق، إلا أنها ساهمت بشكل كبير في زعزعة الجانبي الأمني وعدم استقرار المجتمع.

١- للمزيد انظر التقرير الإستراتيجي اليمني٢٠٠٨: ص: ١٣٩.و ٢٠٠٩ ص: ٢٠٨، و٢٠١٠: ص: ١٣١. مجموعة من المؤلفين، صادر عن المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية. المشرف العام، أ.د. محمد أحمد الأفندي.

٢- ويكفي في هذا الجانب أن نشير إلى تراجع وضع اليمن في تقرير مؤشر السلام العالمي(GPI) (الدول أقل أمانًا) على المستوى العالمي للعام الثالث على التوالي حيث سجلت الترتيب ١٢٩ في مؤشر عام٢٠١٠م. التقرير الإستراتيجي اليمني ٢٠١٠: ص:٢٨٣.

في الجانب الاقتصادي: أما في الجانب الاقتصادي، فلا يخفى على أحد ما وصلت إليه البلاد من ضعف شديد، وتدهور في الوضع المعيشي، والاقتصادي للمواطنين، وازدياد معدلات البطالة، وارتفاع نسب الفقر في أوساط المجتمع اليمني الفقير أصلاً.

فالأحداث والاضطرابات الأخيرة التي شهدتها البلاد؛ زادت من معاناة الناس، وتضاؤل فرص العمل، وتدنى مستوى المعيشة لدى نسبة كبيرة من السكان، مع التزايد المطرد في عدد السكان، ولا شك أن هذا يسهم بطريقة أو بأخرى في انتشار الجريمة، وارتفاع معدلاتها، وأدى إلى التحاق مجموعات من الشباب العاطل عن العمل بالجماعات المسلحة، والتي منها جماعة الحوثي التي أخذت تغري بعض الشباب ببعض الأموال مقابل الالتحاق بها، والمقاتلة إلى جانبها. وساهمت أعمال التخريب المستمر، والاعتداد المتكرر على أنابيب النفط، وأبراج الكهرباء بشكل كبير في تدهور الوضع الاقتصادي في البلاد والتي تعتمد على النفط كمورد أساسي[1].

ويكفي أن نشير هنا إلى بعض الأرقام بشكل مختصر للدلالة على الوضع الاقتصادي التي كانت وما تزال تعيشه البلاد، فاليمن تصنف من الدول النامية ذات الاقتصاد المتدهور، وفي مقارنة لدخل الفرد في الدول العربية أشارت تقارير GRPوCIA بأن اليمن تحتل المرتبة الأخيرة بين هذه الدول، إذ يبلغ دخل الفرد فيها حوالي دولار واحد، بينما تشير الدراسات المحلية إلى أن دخل الفرد السنوي أقل من ٦٠٠ دولار.

وبلغ معدل النمو للناتج المحلي لعام ٢٠١١م ١٠٪ ومعدل نمو الإنتاج الصناعي ٩٪، ونسبة البطالة فيه إلى ٣٥٪ ومعدل من يعش تحت خط الفقر(أقل من دولارين يومياً) ٤٥٪ من السكان[2]، وأما ما يتعلق بالفساد المستشري في البلاد. فيكفي ما في تقرير منظمة الشفافية

١- التقرير الإستراتيجي اليمني٢٠٠٧: بعنوان: التطورات الاقتصادية: ص: ٩٤.

٢- ويكيبيديا الموسوعة الحرة: https://ar.wikipedia.org/wiki، وللمزيد حول الوضع الاقتصادي انظر التقرير الإستراتيجي اليمني٢٠١١: بعنوان: الوضع الاقتصادي قبل الثورة الشعبية: ص:١٣٠، والتقرير الإستراتيجي اليمني ٢٠٠٩: بعنوان اليمن في التقارير الدولية: ص:٣٢٧ وما بعدها.

العالمية المعنية بالفساد فقد جاء ترتيب حكومة علي عبد الله صالح في المرتبة رقم ١٥٤ من ١٨٠ عام ٢٠٠٩م[١] والمرتبة ١٤٦ من ١٧٨ في العام ٢٠١٠م[٢].

ولا شك أن تواضع قدرات، وإمكانات هذا البلد، وعدم الاستقرار السياسي فيه، أغرى أصحاب النفوذ، والأطراف الخارجية كإيران بالتغلغل فيه، ومحاولة التدخل في عملية صنع القرار لتوسيع نفوذها، وبسط سيطرتها على المنطقة العربية.

في الجانب السياسي[٣]: في العام ٢٠١١م مرت اليمن بجملة من الأحداث، ابتداءً من ثورة الشباب الشعبية فيما بات يعرف بثورات الربيع العربي، لتأتي بعدها المبادرة الخليجية[٤] المقدمة من الأشقاء في مجلس التعاون الخليجي كحل لأزمة تعيشها البلاد، والذي وقع عليها الرئيس المخلوع علي عبدالله صالح في ٢٣ نوفمبر من نفس العام، والتي تخلى بموجبها عن السلطة ليتم بعدها الاتفاق على آليات انتقال سياسي سلمي للسلطة بقيادة رئيس انتقالي هو عبد ربه منصور هادي نائب الرئيس اليمن السابق بعد انتخابات توافقية.

وقد نصت المبادرة الخليجية على مجموعة من الإجراءات والخطوات العملية للانتقال السياسي في البلاد يبدأ بمؤتمر الحوار الوطني[٥] الذي ستكون مخرجاته نواةً لتشكيل نظام حكم

١- التقرير الإستراتيجي اليمني ٢٠٠٩: ص: ٣٤٠.

٢- التقرير الإستراتيجي اليمني٢٠١٠: ص: ٢٦٦. وللمزيد حول هذا الموضوع انظر التقرير الإستراتيجي اليمني٢٠١١: بعنوان: الفساد الاقتصادي: ص١٣٣.

٣- للمزيد في هذا الجانب انظر التقرير الإستراتيجي اليمني٢٠١١: بعنوان: فشل النظام السياسي: ص: ٣٣ وما بعدها.

٤- هي مبادرة تقدم بها الأشقاء في مجلس التعاون الخليجي كحل للأزمة اليمنية التي عاشتها اليمن عقب اندلاع ثورة الشباب الشعبية السلمية عام ٢٠١١، والمطالبة برحيل نظام الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، وتضمنت المبادرة مجموعة من الإجراءات والآليات، التي يتم بموجبها انتقال السلطة بطريقة سلسة وآمنة وتوافق وطني يجنب اليمن الانزلاق في الفوضى، وتم التوقيع عليها في ٢٣ نوفمبر٢٠١١، في عاصمة المملكة العربية السعودية الرياض. انظر بنود المبادرة: التقرير الإستراتيجي اليمني ٢٠١١: ص١١٦.

٥- هو مؤتمر الحوار الوطني الشامل، الذي جرى التحضير والإعداد له مدة طويلة، وهو أحد بنود مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية، حيث شاركت فيه كل الأطراف اليمنية، ضم المؤتمر ٥٦٥ عضوًا، جرى اختيارهم وترشيحهم

فيدرالي ودستور جديد، وفي ذات الوقت يتم هيكلة المؤسسة العسكرية والأمنية ويجرى الاستفتاء بعدها، ومن ثم الذهاب للانتخابات، والذي سيشارك فيها كل الأطراف اليمنية، دون إقصاء لأحد.

شارك في هذه الحوار الوطني جميع الأطراف السياسية والمدنية ومن جميع الأطياف في المجتمع اليمني بمن فيهم الحوثيون أنفسهم، وقد كان الحوار الوطني تحت رعاية الأمم المتحدة ممثلة بمندوب الأمين العام.

وبعد الانتهاء من مؤتمر الحوار الوطني، وتوقيع كل المشاركين فيه على مخرجاته، ليبدأ بعدها صياغة الدستور الجديد للبلاد.

سعى الحوثيون من خلال تحريك كل قواتهم من صعده باتجاه محافظة عمران والاستيلاء عليها، وبتسهيلات ودعم من قوات ما كان يعرف بقوات الحرس الجمهوري التابعة لصالح وبإشرافه سقطت كل المحافظات والمعسكرات بما فيها العاصمة صنعاء وصولا إلى تعز، ودخل الحوثيون في حروب مع القبائل في مأرب والجوف والبيضاء شرقًا.

وقد حوصر الرئيس عبد ربه منصور هادي في العاصمة صنعاء، رغم صدور قرارات من الأمم المتحدة بفرض عقوبات على من يعرقل عملية الانتقال السياسي في البلاد، وبدت اليمن ذاهبة لانهيار يهدد الأمن الإقليمي والدولي.

=من جميع الأطراف بنسب معينة، وكانت أول جلساته في ١٨/ مارس/ ٢٠١٣م، واستمر عشرة أشهر تحث شعار "بالحوار نصنع المستقبل". وفي ٢٦/ يناير/ ٢٠١٤م، تم إعلان الوثيقة النهائية للمؤتمر في القصر الجمهوري بصنعاء بحضور دولي وعربي كبير.

وللمزيد انظر: العدد السابع من مجلة سياسات عربية تصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس/ ٢٠١٤م، والتقرير الإستراتيجي اليمني ٢٠١٣: ص ١٩ وما بعدها، ونص قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٢م بإنشاء اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني الشامل ١٤يوليو ٢٠١٢م، المركز الوطني للمعلومات: http://www.yemen- nic.info/sectors/politics ، وموقع مؤتمر الحوار الوطني الشامل: http://www.ndc.ye/ar-default.aspx.

ويمكن تلخيص الأحداث بعد دخول العاصمة صنعاء، والاستيلاء على مقرات الحكومة بالقوة، وبتواطؤ من الجيش الموالي للرئيس السابق بما يأتي:

١- توقيع اتفاقية السلم والشراكة الوطنية[1] برعاية الأمم المتحدة، بين ممثلي الأطراف السياسية جميعًا لكنه كان اتفاقًا تحت القوة والتهديد.

٢- الاستيلاء على القصر الجمهوري، ومحاصرة مقر إقامة الرئيس الشرعي عبد ربه منصور هادي، ورئيس الوزراء.

٣- الحوثيون يصدرون إعلانًا دستوريًا غير شرعي يقضي بحل البرلمان، وتشكيل مجلس انتقالي يتولى إدارة شؤون البلاد؛ مما يمثل انقلابًا واضحًا على الشرعية المنتخبة في البلاد.

٤- تمكن الرئيس الشرعي من الفرار من حصار المليشيات الحوثية، واللجوء إلى العاصمة الاقتصادية عدن؛ ليتراجع بعدها عن استقالته ويبدأ ممارسة مهامه رئيسًا شرعيًا للبلاد بعد اعتباره عدن عاصمةً مؤقتةً.

٥- قيام جماعة الحوثي في شهر مارس من العام ٢٠١٥م بعمل استعراض للقوة العسكرية، التي استولت عليها عبر مناورة عسكرية قرب الحدود السعودية.

٦- تقدم الحوثيون إلى تعز ثالث أكبر مدينة في البلاد، ومحاولة السيطرة عليها، واقتراب الحوثيين من مدينة عدن، والاستيلاء على قاعدة العند الجوية، وهي أكبر قاعدة عسكرية في البلاد، ليتم بعدها نقل الرئيس الشرعي إلى مكان آمن.

٧- اضطرار الرئيس الشرعي عبد ربه منصور هادي أن يطلب من الأشقاء في مجلس التعاون الخليجي، والجامعة العربية، ومجلس الأمن الدولي التدخل العسكري لوقف زحف مقاتلي

١- هو اتفاق سياسي يمني وقع في ٢١/ سبتمبر/ ٢٠١٤م، عقب اجتياح الحوثيين للعاصمة اليمنية صنعاء، وكان بين الحوثيين والمكونات السياسية في اليمن، احتوى على مجموعة من البنود والإجراءات، لحل الوضع القائم في البلاد، ونستطيع القول بأنه اتفاق مفروض بالقوة على شركاء العملية السياسية في البلاد من قبل الحوثيين الذين اتهمهم الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي بعدم احترام الاتفاق. انظر بنود هذا الاتفاق: تصور حوثي بشأن سيطرة القوات الحوثية على صنعاء٢٠١٤: ص:١٦١، جهاد عودة، وضيف الله صالح، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، ط: الأولى ٢٠١٥م.

الحوثيين إلى مدينة عدن. ولبى قادة مجلس التعاون الخليجي هذا النداء، لتنطلق بعدها عملية عاصفة الحزم بقيادة المملكة العربية السعودية، وبتحالف عربي مكون من عشر دول.

وبعد هذه الجولة السريعة في الأوضاع التي عاشتها البلاد، يمكن تلخيص أبرز ما قامت به هذه الجماعة المتمردة بما يأتي:

١- قيام جماعة الحوثي بالخروج على الإجماع الوطني، المتمثل بمؤتمر الحوار الوطني، ومخرجاته، والتي اتفق فيه الجميع على عدد كبير من القضايا التي تعاني منها البلاد، وطرق حلها.

٢- استخدام القوة، ولغة التهديد لفرض شروطهم على الآخرين شركاء العملية السياسية في البلاد، وظهر ذلك واضحًا من خلال إجبار الجميع على التوقيع على ما سمي باتفاق السلم والشراكة الوطنية، بعد دخولهم وسيطرتهم على صنعاء.

٣- محاولتهم السيطرة بالقوة على بقية أجزاء البلاد كمدينة عدن، وتعز، وإب،.. وغيرها من المناطق، والسيطرة على مقدرات الدولة، وإمكانيتها في العاصمة صنعاء، والمناطق الذي سيطروا عليها من خلال السيطرة على مؤسساتها وفرض مندوب من الجماعة على كل مؤسسة من مؤسسات الدولة، وتعيين من يروه مناسبًا من قبلهم، رغم وجود السلطة الشرعية.

٤- السيطرة على أسلحة الجيش اليمني من خلال السيطرة على المعسكرات بمختلف أنواعها وتشكيلاتها؛ وخاصة معسكرات ما كان يعرف بالحرس الجمهوري، والتحكم فيها، ساعدهم على ذلك النظام السابق لتصبح بعدها كل إمكانات، وقدرات الجيش اليمني بيد جماعة مسلحة خارجة على النظام، والقانون[1]، ليدفعها ذلك إلى الغرور، وعمل عرض عسكري تهدد فيها دول الجوار.

١- كل هذا وأكثر في تقارير مركز أبعاد للدراسات والبحوث، تقرير عاصفة الحزم قراءة حالة لمركز أبعاد، مارس ٢٠١٥م، وتقرير عام الحصاد المر، وتقرير الانقلاب يتهاوى وكلفة بشرية كبيرة. http://www.abaadstudies.org.

المطلب الآخر

مشروعية عاصفة الحزم

الحديث عن الحرب وأحكامها في الإسلام لا يسعه هذا البحث في وريقات معدودة، ولهذا اقتصر هذا البحث على جانب من الجوانب المتعددة، وهو الحديث عن مشروعية الحرب في الشريعة الإسلامية، ومشروعية ما قامت به المملكة العربية السعودية من إنشاء تحالف عربي ضم مجموعة من الدول العربية، لشن حرب على مليشيات مسلحة في اليمن انقلبت على الشرعية، وأدخلت اليمن في صراع داخلي، لخدمة إيران الصفوية ودعم مخططاتها في المنطقة العربية، وهل تتوافق هذه العمليات مع القانون الدولي العام، وميثاق الجامعة العربية. وأطلق على هذا العمليات اسم عاصفة الحزم.

ولا شك أن هناك من يعارض عاصفة الحزم ولا يقول بمشروعيتها، وهناك من يؤيدها ويقول بمشروعيتها، فسنعرض بشكل مختصر آراء كل فريق، وأهم ما يمكن أن يستند عليه، مع مناقشتها وبيان الراجح منها.

أدلة القائلين بعدم مشروعية عاصفة الحزم:

قبل الحديث عن أدلة الرافضين لعاصفة الحزم، نود التنبيه إلى أن الباحث قد بذل جهدًا في جمع أدلة المعارضين لعاصفة الحزم، غير أنه لم يجد أدلةً شرعيةً معتبرةً، يستدل بها هذا الفريق، يستطيع الباحث تضمينها هذا البحث، فجل ما هو موجود هو كلام عام، وبيانات تخلو من أدلة شرعية معتبرة في الغالب، بعض هذه البيانات الصادرة عن الرافضين للعاصفة ليس فيها إلا الطعن والتجريح بالمخالفين، وكيل التهم لهم، كالاتهام بالولاء للغرب الكافر، والتخوين والافتراء على الآخرين، والكلام العاطفي الذي يستميلون به عوام الناس، ومن ذلك تسميتهم عاصفة الحزم بأنها عدوان على اليمن من قبل السعودية، أومن قبل الغرب، فتارة

يسمونها بالعدوان السعودي، وتارة بالعدوان الأمريكي الصهيوني، وتارة بالعدوان السعودية الأمريكي، وهكذا[1].

ومع هذا نستطيع القول بأن أهم ما يستدل به الرافضون لعاصفة الحزم يمكن تلخيصها في أربع قضايا:

١- أن عاصفة الحزم عدوان سافر على اليمن، حيث جاء في بيان رابطة علماء اليمن:

"فإننا نعدُ المواقف الخليجية الأخيرة التي تتزعمها قطر والمملكة السعودية تجاه اليمن مواقف عدائية في حقيقتها تمهد لزعزعة الساحة السياسية والاقتصادية والأمنية في بلادنا..."[2].

وقال بعضهم: ما تقوم به السعودية من حرب على اليمن، عدوان ظالم وغاشم، وسافر لا مبرر له على الإطلاق، وأن هذا العدوان استهدف كل شيء في اليمن، استهدف الشجر، والحجر، والبشر، وكل ما هو حي[3].

ومن ذلك ما جاء على لسان الناطق الرسمي لجماعة الحوثي محمد البخيتي في مقابلة تلفزيونية حيث وصف ما يحصل بأنه عدوان على اليمن، وأنه إعلان حرب[4]. وعليه يجب دفع هذا العدوان بكل شيء، بالمال والنفس، وغيرها.

٢- تدخل خارجي في الشأن اليمني:

١- انظر على سبيل المثال:مونت كارلو الدولية، النص الكامل لبيان الحوثيين بشأن وقف عمليات "عاصفة الحزم" http://www.mc-doualiya.com/articles/2015042285، وصحيفة اليمن اليوم: ٢٤/ ٤/ ٢٠١٥م، العدد ١٦١٩، والعدد: ١٦١٤، بتاريخ:١٤/ ٤/ ٢٠١٥م.

٢- صادر عن رابطة علماء اليمن بتاريخ ١٨-صفر -١٤٣٥هـ/ الموافق ٩-١٢-٢٠١٤م، انظر مواقع الرابطة http://www.yemenscholars.com .

٣- إيضاح وبيان في الرد على من برر العدوان:ص:٥، كلمة رئيس رابطة علماء اليمن في اللقاء العلمائي الموسع لمواجهة العدوان العلامة: شمس الدين محمد شرف الدين، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.

٤- مقابلة مع الناطق الرسمي لجماعة الحوثي محمد البخيتي الدقيقة الأولى:
https://www.youtube.com/watch?v=_MogSVCUulk.

فقد جاء في نص البيان الصادر عن رابطة علماء اليمن: "تابعنا الأخبار المتداولة في وسائل الإعلام المحلية والخارجية حول البيان الصادر عن اجتماع دول مجلس التعاون الخليجي، يومنا هذا الثلاثاء، في العاصمة القطرية الدوحة، وما تضمنه من انتهاك خطير وتدخل سافر في الشؤون الداخلية لليمن واليمنيين"، وأكد البيان على رفض هذا التدخل رفضًا قاطعًا[1].

٣- عدم وجود مبرر شرعي أو عرفي أو قانوني لهذا العمل:

ومن جملة ما استدل به البيان أن هذا العمل لا يوجد له ما يبرره، فلا مبرر شرعي أو عرفي أو قانوني لعاصفة الحزم[2].

وأما القول: بأنه نصرة للمظلومين والمستضعفين، فالمظلومون والمستضعفون في العالم كثيرون، فلماذا قاموا بنصرة هؤلاء دون غيرهم؟!

٤- الطعن في شرعية الرئيس عبد ربه منصور هادي:

يذهب الرافضون لعاصفة الحزم، إلى الطعن في شرعية الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، الذي لبى التحالف دعوته واستغاثته، وأنه فاقد الشرعية، فضلاً عن خيانته العظمي لوطنه حيث استدعى دولاً خارجيةً لضرب بلاده. وبالتالي لا يوجد أي مسوغ أخلاقي لرجل، فقد شرعيته حتى يستجاب نداؤه، وتلبى دعوته[3] من قبل التحالف العربي. وسيأتي مناقشة هذه الأدلة بعد عرض أدلة القائلين بالمشروعية.

١- صادر عن رابطة علماء اليمن بتاريخ ١٨-صفر -١٤٣٥هـ/ الموافق ٩-١٢-٢٠١٤م، انظر مواقع الرابطة: http://www.yemenscholars.com.

٢- ندوة بعنوان: "في رحاب رسالة الإمام زيد عليه السلام لعلماء الأمة" مقطع فيديو الدقيقة السابعة، بيان الرابطة علماء اليمن. https://www.youtube.com/watch?v=HorSJbB-vE4 .

٣- إيضاح وبيان في الرد على من برر العدوان:ص:٨.

أدلة القائلين بمشروعية عاصفة الحزم:

استدل الذين قالوا بمشروعية عاصفة الحزم بجملة من الأدلة نوجزها بما يأتي:

١ - حلف الفضول:

حلف الفضول: هو حلف عقدته جماعة من المطيبين[١]، وقد شارك فيه رسول الله -ﷺ- قبل المبعث بعشرين سنة في شهر ذي القعدة[٢]، وكان من أمره؛ أن تداعت قبائل من قريش إلى حلف، فاجتمعوا له في دار عبد الله بن جدعان، لشرفه وسنه، فكان حلفهم عنده، فتعاقدوا وتعاهدوا على أن لا يجدوا بمكة مظلومًا دخلها من سائر الناس، إلا قاموا معه وكانوا على من ظلمه حتى ترد عليه مظلمته، فسمت قريش ذلك الحلف حلف الفضول[٣].

وقد روى عبد الرحمن بن عوف -رضي الله عنه- عن رسول الله -ﷺ- في هذا الحلف قوله: "شهدت حلف المطيبين[٤] مع عمومتي وأنا غلام فما أحبُ أَنَّ لي حُمْرَ النعم وأني أَنْكُثُهُ"[٥].

١- سبب التسمية لما أرادت بنو عبد مناف أخذ ما في أيدي بني عبد الدار من الحجابة والرفادة، واللواء، والسقاية، وأبت بنو عبد الدار عقد كل قوم على أمرهم حلفًا مؤكدًا على أن لا يتخاذلوا، ثم خلطوا أطيابًا وغمسوا أيديهم فيها، وتعاقدوا ثم مسحوا الكعبة بأيديهم توكيدًا فسموا المطيبين، وتعاقدت بنو عبد الدار وحلفاؤها حلفًا آخر مؤكدًا فسموا الأحلاف، وكان النبي -ﷺ- من المطيبين. القاموس المحيط: ١/ ١٤١، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، بيروت، مؤسسة الرسالة.

٢- السيرة النبوية لابن كثير، الإمام أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي: ١/ ٢٥٨، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ت: مصطفى عبد الواحد.

٣- السيرة النبوية لابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري أبو محمد، ١/ ٢٦٤، بيروت، دار الجيل، ١٤١١هـ، ط: الأولى، ت: طه عبد الرؤوف سعد.

٤- قال بعض أهل العلم: معناه شهدت من حلف المطيبين لأنه -ﷺ- لم يشهد حلف المطيبين؛ لأن حلف المطيبين كان قبل مولد رسول الله -ﷺ-، وإنما شهد رسول الله -ﷺ- حلف الفضول الذي تحالفه المطيبون. شرح مشكل الآثار: ١٥/ ٢٢٠، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م، ط: الأولى، ت: شعيب الأرنؤوط.

٥- رواه الإمام أحمد في المسند، أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، برقم: ١٦٥٥، ١/ ١٩٠، مصر، مؤسسة قرطبة، وابن حبان، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان،محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، برقم: ٤٣٧٣، ١٠/ ٢١٦، بيروت، مؤسسة الرسالة ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، ط: الثانية، ت: شعيب الأرنؤوط، وقال: إسناده صحيح، ورواه الحاكم

وقال-ﷺ-: "لقد شهدت في دار عبد الله بن جدعان حلفًا ما أحب أن لي به حمر النعم ولو أُدْعَى به في الإسلام لأجبت[1]" قال عنه الإمام ابن كثير: وكان حلف الفضول أكرم حلف سُمع به وأشرفه في العرب...[2]

سبب حلف الفضول:

كان سبب حلف الفضول؛ ومنه يتبين وجه الاستدلال والدلالة فيه أن قريشًا كانت تتظالم بالحرم، ومن ذلك أن رجلاً من زبيد قدم مكة ببضاعة، فاشتراها منه العاص بن وائل فحبس عنه حقه، فاستعدى عليه الزبيدي الأحلاف -عبد الدار ومخزومًا وجمحًا وسهمًا وعدى بن كعب-، فأبوا أن يعينوا على العاص بن وائل، وانتهروه بسبب منزلة العاص بن وائل فيهم، فلما رأى الزبيدي الشر صعد على جبل أبى قبيس عند طلوع الشمس، وقريش في أنديتهم حول الكعبة، فنادى بأعلى صوته:

يا آل فهر لمظلوم بضاعته * ببطن مكة نائي الدار والنفر...

وأخذ يردد أبياتًا من الشعر يطلب فيها من آل فهر أن يحموه ممن ظلمه وأخذ حقه. فقام في ذلك الزبير بن عبد المطلب وقال: ما لهذا مترك.فاجتمعت هاشم وزهرة، وتيم بن مرة في دار عبد الله بن جدعان فصنع لهم طعامًا، وتحالفوا في ذي القعدة في شهر حرام، فتعاقدوا وتعاهدوا بالله ليكونن يدًا واحدة مع المظلوم على الظالم حتى يؤدى إليه حقه ما، بل بحر

=في المستدرك، المستدرك على الصحيحين:محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، برقم:٢،٢٨٧٠/ ٢٣٩، بيروت، دار الكتب العلمية١٤١١هـ- ١٩٩٠م، ط: الأولى، ت: مصطفى عبد القادر عطا، وقال الألباني: صحيح، السلسلة الصحيحة:٤/ ٥٢٤، محمد ناصر الدين الألباني، الرياض، مكتبة المعارف.

١- رواه البيهقي في السنن الكبرى، سنن البيهقي الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، برقم: ١٢٨٥٩، ٦/ ٣٦٧، مكة المكرمة، مكتبة دار الباز ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، ت: محمد عبد القادر عطا، وقال الألباني: صحيح، فقه السيرة:١/ ٦٧، محمد الغزالي، دمشق، دار القلم، ١٩٩٨م، ط: ٧، ت: العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني.

٢- السيرة النبوية لابن كثير: ١/ ٢٥٩.

صوفة، وما رسى ثبير وحراء مكانهما، وعلى التأسى في المعاش. ثم مشوا إلى العاص بن وائل؛ فانتزعوا منه سامة الزبيدي فدفعوها إليه [1].

وجه الدلالة فيه على الحلف والتحالف:

هناك دلالات كثيرة لهذا الحلف الذي حضره النبي-ﷺ- قبل البعثة، وباركه بعد بعثته، من ضرورة نصرة المظلوم وإغاثة المنكوب، ومقاومة الظلم، والدفاع عن الحقوق، والأعراض، والحث على التعاون، ونشر قيم الأخوة والرحمة والتآزر، وغيرها.

مع أن الذين أقاموا هذا الحلف كانوا أهل جاهلية، لكن النبي-ﷺ- أثنى عليه بعد البعثة، كما يفهم من الأحاديث الواردة، فهو أحب إليه من حمر النعم، بل الإجابة إلى مثله لو دعي إليه في الإسلام، فقوله-ﷺ-: "ولو أُدْعَى به في الإسلام لَأَجَبْت" فلو دعي النبي-ﷺ- في الإسلام إلى تحالف، أو تجمع فيه نصرة للمظلومين، وإغاثة للمنكوبين، لأسرع في الإجابة والانضمام إليه، والمؤازرة والمشاركة فيه، والحرص عليه، وعدم نكثه أحب إليه من حمر النعم، حتى ولو كان الداعي إليه من غير المسلمين، فكيف إذا كان الداعية إليه من المسلمين، لكانت بلا شك إجابته أسرع والمشاركة فيه أوجب، والحرص عليه أشد، ودعمه أولى وأجدى.

فحلف الفضول كان تجمعًا وميثاقًا إنسانيًا، من أجل مبادئ إنسانية عليا، تنادت فيه المشاعر الإنسانية لنصرة الإنسان المظلوم، وإغاثة الملهوف، والدفاع عن الحقوق فهو ينسجم مع ما جاء به الإسلام، ويدل على ذلك ثناء النبي-ﷺ- وإشادته بهذا الحلف كما ذكرنا آنفًا، فالإسلام لا يزيده إلا شدة كما ورد ذلك عن النبي-ﷺ- فعن جبير بن مطعم قال: قال رسول الله-ﷺ-: "لا حلف في الإسلام، وأيما حلف كان في الجاهلية لم يزده الإسلام إلا شدة"[2]. "وليس معناه أن يقول الحليف: يا لفلان لحلفائه فيجيبوه، بل الشدة التي عنى رسول الله-ﷺ-

---

١- بتصرف السيرة النبوية لابن كثير: ١/ ٢٥٩، وانظر الطبقات الكبرى:١/ ١٢٩، محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصري الزهري، بيروت، دار صادر ١٩٦٨م، ط:١.ت: إحسان عباس.

٢- أخرجه مسلم في صحيحه، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، برقم:٢٥٣٠، ٤/ ١٩٦١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ت: محمد فؤاد عبد الباقي.

إنما هي راجعة إلى معنى التواصل والتعاطف..، وأما دعوى الجاهلية فقد رفعها الإسلام إلا ما كان من حلف الفضول... فحكمه باق والدعوة به جائزة"[1].

وقوله-ﷺ-: "لا حلف في الإسلام"[2] معناه لا يتعاهدون في الإسلام على الأشياء التي كانوا يتعاهدون عليها في الجاهلية، على الفتن والقتال بين القبائل والغارات فذلك الذي ورد النهي عنه، والحلف الذي يزيده الإسلام شدة يعني ما لم ينسخه الإسلام، ولم يبطله حكم القرآن، وهو التعاون على الحق، والنصرة والأخذ على يد الظالم[3].

وعليه فإنشاء تحالف بهذه المرتكزات، والقيم والمعاني السامية والنبيلة التي دعا إليها الإسلام، وحرص عليها من أي جهة كانت والدعوة إليه، لا شك في مشروعيته وجوازه.

ولا ريب أن التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية من هذا الباب، فهو نصرة للضعفاء والمظلومين من أبناء الشعب اليمني، والمعتدى عليه من قبل المليشيات المسلحة، والمدعومة ممن امتلك آلة القتل والدمار، ومقدرات الجيش اليمني.

فالشعب اليمني، أصبح في قبضة هذه المليشيات التي لا ترحم ولا تراعي أخوة ولا دين ولا قيم، وأصبحت ترتكب الجرائم، وتسفك الدماء، وتنتهك الحرمات، وتسلب الحقوق والحريات، وتنهب الخيرات والثروات، وتنشر الفوضى والرعب والخراب والتدمير في كل

١- الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، ١/ ٢٤٨، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ت: مجدي بن منصور بن سيد الشورى.

٢- قال بعض العلماء: كان التوارث بالحلف ثم نسخ، وأما المؤاخاة في الإسلام والمحالفة على طاعة الله تعالى، والتناصر في الدين، والتعاون على البر والتقوى، وإقامة الحق فهذا باقٍ لم ينسخ، وهذا معنى قوله-ﷺ- في هذه الأحاديث:" وأيما حلف كان في الجاهلية لم يزده الإسلام إلا شدة." وأما قوله -ﷺ-: "لا حلف في الإسلام". فالمراد به حلف التوارث والحلف على ما منع الشرع منه. شرح النووي على صحيح مسلم:١٦/ ٨٢، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط: الثانية.

٣- عمدة القاري شرح صحيح البخاري: ١٢/ ١١٩، بدر الدين محمود بن أحمد العيني، بيروت، دار إحياء التراث العربي. والنهاية في غريب الحديث والأثر:١/ ٤٢٤، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، بيروت، المكتبة العلمية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، ت: طاهر أحمد الزاوى- محمود محمد الطناحي.

مكان وطأته أقدامهم، تحت مسمى وشعارات زائفة وجوفاء، فتنادى الناس ولسان حالهم من ينصرنا، من يرفع عنا هذا الظلم والجور الذي وقع علينا، من يستعيد لنا كرامتنا وحريتنا، فكان الفرج بعد الله سبحانه وتعالى من التحالف العربي بقيادة السعودية. فما دام هذا التحالف قائمًا على التناصر، والتعاضد، والتساعد، وتأليف الكلمة، وجمع الشمل، فالإسلام لا يزيده إلا شدة، قال ابن القيم-رحمه الله-، وهو يتحدث عن حلف الفضول: وما كان منه قد وقع في الجاهلية فإن الإسلام يؤكده ويشده إذا صار موجبه في الإسلام التناصر، والتعاضد، والتساعد على إعلاء كلمة الله تعالى، وجهاد أعدائه، وتأليف الكلمة وجمع الشمل[1].

٢ - قتال الفئة الباغية:

لقد سعت المملكة العربية السعودية، ودول التحالف العربي في محاولة الإصلاح بين أطراف الأزمة في اليمن، وقدمت بعض المبادرات التي تعمل على حل الأزمة خلال فترة زمنية، ودعمت مخرجات الحوار الوطني الشامل، ودعت السعودية إلى عقد مؤتمر في الرياض لكل الأطراف اليمنية، للخروج بحلول عملية لهذه الأزمة، إلا أن فئة بغت وطغت وتمردت على كل هذه الاتفاقيات، والمبادرات، وانقلبت على الشرعية الدستورية في البلاد، فكانت عاصفة الحزم، هي قتال للفئة الباغية والمعتدية الذي قال الله عنها في كتابة العزيز: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾[الحجرات:٩].

قال الإمام الشوكاني: (والبغي التعدي بغير حق، والامتناع من الصلح الموافق الصواب، والفيء الرجوع، والمعنى أنه إذا تقاتل فريقان من المسلمين، فعلى المسلمين أن يسعوا بالصلح بينهم، ويدعوهم إلى حكم الله؛ فإن حصل بعد ذلك التعدي من إحدى الطائفتين على الأخرى ولم تقبل الصلح ولا دخلت فيه، كان على المسلمين أن يقاتلوا هذه الطائفة الباغية حتى ترجع

١- حاشية ابن القيم على سنن أبي داود، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، ٨/ ١٠١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، ط: الثانية.

إلى أمر الله وحكمه فإن رجعت تلك الطائفة الباغية عن بغيها، وأجابت الدعوة إلى كتاب الله، وحكمه، فعلى المسلمين أن يعدلوا بين الطائفتين في الحكم ويتحروا الصواب المطابق لحكم الله، ويأخذوا على يد الطائفة الظالمة حتى تخرج من الظلم، وتؤدي ما يجب عليها للأخرى)[1].

٣ - نصرة المظلومين:

في وقت الشدائد، والمحن، والأزمات، تشتد روابط الأخوة، ويستحكم واجب ولاء المؤمنين لبعضهم البعض بما يُجسِّد وحدة الأمة الإسلامية، وبما يكفل لها أمنها واستقرارها، ولا شك أن مواجهة العدوان والطغيان التي تتعرض له الأمة اليوم في مناطق مختلفة منها، بأشكال وصور متعددة هنا وهناك حق قد كفلته الشرائع السماوية، والقوانين الوضعية.

فالتناصر والنصرة مأمور به شرعًا، سواء كان بين أفراد الأمة أو بين الدول الإسلامية في وقتنا الحاضر، وفي كل وقت، لأن من شأنه أن يُوحد وجدان الأمة، ويحفظ لها عزتها، ومكانتها، ويصون لها كرامتها، ويحفظ لها مصالحها وحقوقها، في عالم لا مكان فيه اليوم إلا للأقوياء، لكن ما مفهوم التناصر؟، وما أهميته؟ ووجوه النصرة التي يمكن أن تقدمها الأمة في وقتنا الحاضر لبعضها البعض مما هو داخل في موضوع بحثنا هذا؟

مفهوم النصرة:

معنى النصرة في اللغة: مصدر: تناصر القوم إذا نصر بعضهم بعضًا[2]، والنصر والنصرة العون كما قال تعالى: ﴿نَصْرٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[الصف:١٣]، والنصر أعانه المظلوم كما في الحديث: "انصر أخاك ..."[3].

١- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، ٥/ ٦٣، بيروت، دار الفكر.

٢- لسان العرب: ٥/ ٢١٠، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، بيروت، دار صادر، ط: الأولى.

٣ - الجامع الصحيح المختصر، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، برقم: ٦٥٥٢، ٦/ ٢٥٥٠، بيروت، دار ابن كثير، اليمامة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ط: الثالثة، ت: د. مصطفى ديب البغا.

والتناصر: التعاون على النصر، وتناصروا نصر بعضهم بعضًا. وفي الحديث: "كل مسلم على مسلم محرم أخوان نصيران"[1]. معناه: أن المسلم معتصم بالإسلام ممتنع بحرمته ممن أراد دمه أو ماله، وقوله: أخوان نصيران معناه: أن من حق المسلمين أن يتعاونا ولا يتخاذلا[2]. وعليه فالتناصر يراد به: تناصر المسلمين فيما بينهم، وأن يقدم كل منهم العون لأخيه ليدفع عنه الظلم إن كان مظلومًا، ويرده عن ظلمه إن كان ظالمًا.

أهمية التناصر:

لا شك أن للتناصر أهميةً عظيمةً في حياة الأمة المسلمة، وبدونه تصبح الأمة ضعيفةً ومكشوفةً أمام أعدائها معرضةً للهزيمة في كل وقت، وعلى العكس من ذلك حصول التناصر بين المسلمين يؤدي إلى ظفر المسلمين على عدوهم وتحقيق النصر لهم، وبذلك يتحقق وعد الله سبحانه وتعالى:﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾[الحج:٤٠]. وبالتناصر تتثبت دعائم المجتمع المسلم، وتسود روح الألفة والتعاون واحترام الحقوق، والتزام الواجبات لتكون النتيجة مجتمعًا مسلمًا قويًا.

وما ينطبق على الأفراد فيما يتعلق بالتناصر والنصرة ينطبق كذلك على الدول الإسلامية؛ فإذا ظلمت دولة من الدول الإسلامية وجب على جميع الدول كافه أن تقدم لها العون والمساعدة حتى يتحقق لها النصر على الظالمين والمعتدين[3].

١- أخرجه أحمد في المسند: برقم:٢٠٠٢٥، ٤/ ٤٤٦. والنسائي، سنن النسائي الكبرى: برقم: ٢٣٤٩، ٢/ ٤٣، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م، ط: الأولى، ت: د.عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن. وحسنه الألباني: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل:٥/ ٣٢. محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي– بيروت، ط:٢، ١٤٠٥/ ١٩٨٥م.

٢- غريب الحديث، أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي أبو سليمان، جامعة أم القرى -مكة المكرمة– ١٤٠٢هـ، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي.

٣- بتصرف من نضرة النعيم، موسوعة نضرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول الكريم: ٤/ ١٢٣١، إعداد مجموعة من المختصين بإشراف صالح بن عبد الله بن حميد، وعبد الرحمن بن محمد بن ملوح، جدة المملكة العربية السعودية، دار الوسيلة للنشر والتوزيع، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م، ط: الأولى.

وتكمن أهمية التناصر بين المسلمين اليوم أنه من أسباب النصر على الأعداء المتربصين بالأمة كما قال-ﷻ-:﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[الروم:٤٧]. وقال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾[محمد:٧]. فالنصر على الأعداء والظفر بهم وعد من الذي لا يخلف الميعاد سبحانه، قال الشوكاني-رحمه الله- في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[الروم:٤٧]: "هذا إخبار من الله سبحانه بأن نصره لعباده المؤمنين حق عليه، وهو صادق الوعد لا يخلف الميعاد، وفيه تشريف للمؤمنين ومزيد تكرمه لعباده الصالحين"[1].

حكم التناصر:

النصرة من واجبات المسلمين تجاه كل مسلم قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يُهَاجِرُواْ مَا لَكُم مِّن وَلَٰيَتِهِم مِّن شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُواْ ۚ وَإِنِ ٱسْتَنصَرُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ فَعَلَيْكُمُ ٱلنَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[الأنفال:٧٢]. قال الإمام القرطبي-رحمه الله-: (يريد إن دعوا هؤلاء المؤمنون الذين لم يهاجروا من أرض الحرب عونكم بنفير، أو مال، لاستنقاذهم فأعينوهم فذلك فرض عليكم فلا تخذلوهم...)[2] فمن هذه الآية يفهم منها إيجاب نصرة المؤمن[3] الذي لم يهاجر إذا استنصر المهاجر على من لم يكن بينهم وبينه عهد. وليس خاصًا بنصرة المهاجر لغير المهاجر فحسب، بل هي عامة في نصرة كل مسلم يستحق النصر ومدن يد العون له، ورفع الظلم عن المظلوم. قال تعالى:﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾[التوبة:٧١].

١- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: ٤/ ٢٣٠. وانظر في تفسير الآية جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبو جعفر، ٢١/ ٥٣، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٥هـ.

٢- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، ٨/ ٥٧، القاهرة، دار الشعب.

٣- أحكام القرآن، أحمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر، ٤/ ٢٦٢، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٥هـ، ت: محمد الصادق قمحاوي.

وفي الحديث عن أنس بن مالك -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "انصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا" قيل: يا رسول الله "ننصره مظلومًا، فكيف ننصره ظالمًا؟ "قال: "بأن ترده عن ظلمه، فإن ذلك نصر له"[1]. فالنصرة الواجبة هي التي تمنع المسلم من أن يكون ظالمًا، وتمنع من أن يبقى مظلومًا. ويقول-صلى الله عليه وسلم-: "المؤمنون تتكافأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، وهم يد على من سواهم.."[2] وقال-صلى الله عليه وسلم-: "..المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره... بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم..."[3] فمجرد احتقار المسلم لا يجوز فكيف بمن يخذل أخاه المسلم، ولا ينصره، خاصة في وقت الشدة والكرب. وقال-صلى الله عليه وسلم-: "المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يُسلمه"[4] ومعنى لا يُسلمه: لا يتركه مع من يؤذيه بل ينصره ويدفع عنه، يقال: أسلم فلان فلاناً إذا ألقاه إلى الهلكة ولم يحمه من عدوه[5].

والنصرة بالسلاح، وهو موضوع حديثنا هذا؛ ففي مجال المعركة عندما تتعرض أرض المسلمين لعدوان مثلما هو حادث في اليمن محل الشاهد، فلا يجوز للمسلم أن يقعد عن نصرة

---

١ - سبق تخريجه ص: ٣٢.

٢ - أخرجه الإمام أحمد في المسند: برقم: ٩٥٩، ١/ ١١٩، وسنن النسائي الكبرى: برقم:٦٩٣٦، ٤/ ٢١٧، وسنن أبي داود، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي: برقم:٤٥٣٠، ٤/ ١٨٠، دار الفكر، ت: محمد محيى الدين عبد الحميد، وابن ماجة في سننه: محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، برقم:٢٦٨٣، ٢/ ٨٩٥، بيروت، دار الفكر، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، وسنن الدار قطني، علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي: برقم:١٥٥، ٣/ ١٣١، بيروت، دار المعرفة، ١٩٦٦م، ت: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، والمعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني: برقم: ٤٧١، ٢٠/ ٢٠٦، الموصل، مكتبة الزهراء، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨م، ط: الثانية، ت: حمدي بن عبد المجيد السلفي، وقال ابن الملقن: هذا حديث صحيح، ٩/ ١٥٨، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بابن الملقن، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، ط: الأولى، ت: مصطفى أبو الغيط وعبدالله بن سليمان وياسر بن كمال. وقال الألباني: صحيح، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: ٧/ ٢٦٥.

٣ - صحيح مسلم، برقم: ٢٥٦٤، ٤/ ١٩٨٦.

٤ - صحيح البخاري: برقم:٢٣١٠، ٢/ ٨٦٢، وصحيح مسلم: برقم: ٢٥٨٠، ٤/ ١٩٩٦.

٥ - عمدة القاري شرح صحيح البخاري: ١٢/ ٢٨٨.

أهل اليمن بما استطاع مما هو داخل تحت قدرته كالدعاء مثلاً، وليس هو من اختصاص السلطان؛ وما يصدق على الإفراد يصدق على الدول، فلا يجوز للمسلمين، أو للدول المسلمة أن يقفوا مكتوفي الأيدي، وينبغي عليهم أن يناصروا إخوانهم في هذه الحرب، هنا تكون النصرة بالقوة واجبة. وهو ما قامت به دول التحالف العربي، من تقديم يد العون والنصرة لأهل اليمن.

من أنواع الجهاد: الجهاد لحماية المظلومين ونصرتهم:

فمن أنواع الجهاد المشروع في الآيات القرآنية الكريمة، الجهاد لحماية المظلومين ونصرتهم، قال تعالى: ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾[النساء:٧٥] فالقرآن يطلب من المسلمين الجهاد في سبيل الله، وكذلك في سبيل المستضعفين المظلومين، فهو من أهداف الجهاد وغاياته، فالله-ﷻ- حرم الظلم بين الناس، وأمر بالعدل بين كل الناس، دون اختصاص ذلك بالمسلمين فقط، وترك الظلم ببقعة من الأرض انتشر في غيرها، فيجب على المسلمين حماية جميع المظلومين والمستضعفين في أي مكان، وإذا لم يدفع المسلمون الظلم عن المظلومين أثموا لأنهم مأمورون بالجهاد في الأرض لإحقاق الحق، وإبطال الباطل، ونشر العدل بين الناس، حتى لو أدى الأمر إلى الجهاد واستخدام القوة[1]. وإذا كان هذا الواجب في حق كل مظلوم، لا شك أنه أوجب في حق المظلومين من المسلمين.

قال الإمام السرخسي: في الحديث عن ملوك أهل الذمة: "وإن كان طلب الذمة على أن يترك يحكم في أهل مملكته بما شاء من قتل، أو صلب، أو غيره مما لا يصلح في دار الإسلام لم يجب إلى ذلك؛ لأن التقرير على الظلم مع إمكان المنع منه حرام، ولأن على المسلمين القيام بدفع الظلم عن أهل الذمة كما عليهم ذلك في حق المسلمين"[2].

١- بتصرف من الجهاد في سبيل الله حقيقته وغايته، عبد الله بن أحمد القادري، ١/ ١٦٦، دار المنارة جدة، ط:١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٢- المبسوط، الإمام شمس الدين السرخسي، ١٠/ ٨٥، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

وجوه النصرة:

من خلال ما سبق يمكن أن نوجز وسائل النصرة التي قدمها التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية بما يأتي:

١- النصرة السياسية، وتأييد الشرعية اليمنية في المحافل الدولية، والجامعة العربية، ومجلس الأمن الدولي، وغيرها.

٢- النصرة الاقتصادية، وتقديم المساعدات لأهل اليمن المتضررين من هذا الاعتداء الذي قامت به هذه المليشيات المسلحة، الذين سعوا في الأرض فسادًا وتدميرًا، وإعادة بناء ما هدموه، ومركز الملك سلمان للإغاثة خير شاهد علي ذلك، وكذلك ما قدمته دول التحالف من مساعدات إنسانية وطبية، وغيرها مما هو معروف لدى الجميع.

٣- النصرة العسكرية بتقديم المال، والرجال، والسلاح، وهو ما قامت به عاصفة الحزم من تقديم الدعم الجوي والبري والبحري للمقاومة اليمنية، بل والمشاركة في القتال ضد هذه المليشيات المسلحة.

٤- النصرة الإعلامية والإلكترونية باستخدام الوسائل العصرية الحديثة كالإنترنت، وغيرها من وسائل التواصل الاجتماعي في تبين الظلم الواقع على أهل اليمن، وكشف زيف هذه المليشيات، ومؤامراتهم، وغير ذلك، وهذا الدور تقوم به وسائل الإعلام التابعة للتحالف العربي بكافة أشكالها وأنواعها.

٥- النصرة الفكرية، والدعوية من خلال تبيين خطر هذه الجماعات المسلحة، وخطر التوغل الإيراني في المنطقة، وبيان الخطر العقدي والفكري التي تحمله هذه المليشيات، ومن يقف وراءها. ولعل هذا البحث يدخل في هذا الجانب ويعززه.

٦- النصرة الاجتماعية: وتشمل الناحية التعليمية، والناحية الصحية، والناحية الثقافية، وغيرها مع توفير الغذاء للجائع، والدواء للمريض، والكساء للعريان، والمبيت للمشرد، والمستشفى للمريض والمدرسة للتلميذ، ولا شك أن ما قامت به المملكة العربية السعودية

مع المقيمين اليمنيين في أرضيها، ومن قدم إليها من أهل اليمن الذين فروا من جحيم هذه المليشيات من تسهيلات، وحسن معاملة، وغيرها يدخل في هذا الباب.

٧- من النصرة تقوية الجبهة الداخلية: من خلال جمع الكلمة ووحدة الصف، وترك الخلافات، لمواجهة هذه المؤامرات التي تحاك على الأمة العربية والإسلامية هنا وهناك. مع الرد على المخذلين الذين يخذلون في صفوف الأمة.

ويبقى التناصر من ضرورات الحياة التي تحتاجها الأمة، ويحفظ به الإسلام، وهو من الأولويات التي لا بد للأمة أن تراعيها في الوقت الحاضر، هذا مع اعتصام الجميع بكتاب الله، وهدي رسوله-ﷺ-، وما كان عليه الخلفاء الراشدون، وسلف الأمة.

٤ - فتح مكة ونصرة بني خزاعة:

لقد اقتضت سنة الله تبارك وتعالى، أن جعل حياة النبي-ﷺ-، وسيرته العطرة، منارًا وهدىً يستنير بها المسلم، فهو-ﷺ- أسوة وقدوة حسنه في جميع مجالات الحياة قال الله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾[الأحزاب: ٢١].

ونحن اليوم في مثل هذه الوقائع، والأحداث نحتاج إلى الرجوع إلى سيرته لننهل منها فنروي ظمأ قلوبنا وعقولنا، ونتوجه الوجهة السليمة في خضم هذه الأحداث التي تمر بها أمة الإسلام. ففي سيرة النبي-ﷺ-، والتي تمثل الجانب العملي لهدية-ﷺ- ما يشهد لمثل هذا وهو: نصرة الحليف، وإغاثة المستغيث، ورفع الظلم عن من وقع عليه، ومنع اعتداء المعتدين.

نصرة خزاعة:

من المعلوم أن سبب فتح مكة هو نقض قريش للعهد الموقع بينهم، وبين النبي-ﷺ-، وذلك بالاعتداء على أحد حلفاء النبي-ﷺ-، وهم بني خزاعة، فقد كان في العهد أنه من أحب أن يدخل في عقد رسول الله-ﷺ- وعهده فليدخل فيه، ومن أحب أن يدخل في عقد قريش

وعهدهم فليدخل فيه، فدخلت بنو بكر في عقد قريش وعهدهم، ودخلت خزاعة في عقد رسول الله -ﷺ-[1].

فلما كانت الهدنة اغتنمها بنو الديل من بني بكر، وأرادوا أن يصيبوا من خزاعة ثأرًا، وقدمت قريش الدعم لهم بالسلاح، وقاتل معهم من قاتل بالليل مستخفيًا فقتلوا منهم عشرين رجلاً حتى حازوا خزاعة إلى الحرم؛ فلما انتهوا إليه قالت بنو بكر: يا نوفل وهو قائدهم إنا قد دخلنا الحرم إلهك إلهك فقال: كلمة عظيمة لا إله اليوم يا بني بكر أصيبوا ثأركم[2].

خزاعة تستنجد بالرسول -ﷺ-:

قال ابن إسحاق: فلما تظاهرت بنو بكر، وقريش على خزاعة، وأصابوا منهم ما أصابوا، ونقضوا ما كان بينهم وبين رسول الله -ﷺ- من العهد، والميثاق بما استحلوا من خزاعة، وكانوا في عقده وعهده خرج عمرو بن سالم الخزاعي ...حتى قدم على رسول الله -ﷺ- المدينة، ... فوقف عليه، وهو جالس في المسجد بين ظهراني الناس فقال:

يا رب إني ناشد محمدا حلف أبينا وأبيه الأتلدا

قد كنتم ولدا وكنا والدا ثمت أسلمنا فلم ننزع يدا

فانصر هداك الله نصرا اعتدا وادع عباد الله يأتوا مددا

إلى أن قال: هم بيتونا بالوتير هجدا وقتلونا ركعا سجدا[3]

فقال رسول الله -ﷺ-: نصرت يا عمرو بن سالم، ثم عرض لرسول الله -ﷺ- عنان من السماء فقال: إن هذه السحابة لتستهل بنصر بني كعب[4].

---

١ - السيرة النبوية لابن هشام: ٥/ ٤٣.

٢ - المصدر السابق: ٥/ ٤٤.

٣ - المصدر السابق: ٥/ ٤٨.

٤ - المصدر السابق: ٥/ ٤٩.

طلب العون والاستغاثة من دول التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية: ما قام به التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية من مد يد العون، وتقديم النصرة وإغاثة أهل اليمن، له أصل ومرجع من هديه-ﷺ- في نصرة بني خزاعة بعد الاستنجاد به من ظلم قريش وحلفائها.

فقد طلب أهل اليمن ممثلاً بالرئيس الشرعي[1]، ومن ورائه أبناء الشعب اليمني العظيم على اختلاف توجهاتهم، وانتماءاتهم، كبارًا كانوا، أو صغارًا، رجالاً أو نساءً من المملكة العربية السعودية، ومن الأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي العون واستنجدوا بهم لمنع عدوان تلك المليشيات المسلحة عليهم، ولرفع الظلم الذي وقع عليهم.

وأدل دليل عليه هو خروج الناس، وإعلان فرحتهم، وتأييدهم لهذا العمل، بمجرد زوال تلك المليشيات المجرمة عنهم ورفع جبروتها وغطرستها عنهم. أو في تلك المناطق التي لم يكونوا يسيطرون عليها كما في تعز وعدن؛ وغيرها من المناطق.

ومن أجل ذلك قرر التحالف العربي بقيادة المملكة أن يأخذ بزمام المبادرة، ويستجيب لتلك النداءات، وتلك الاستغاثات التي أطلقها أهل اليمن، ويسارع لتقديم العون والنصرة، ورفع الظلم عنهم، وكأن لسان حاله يقول: نصرتم يأهل اليمن.

٥ -حق من حقوق الجوار:

حقوق الجار على جاره في الإسلام كثيرة كحفظ ماله ورعايته، والإحسان إليه، وعدم إيذائه، وكف الأذى عنه، وصيانة عرضه، وستر عورته، وسد خلَّته، والنصيحة له، وغض البصر عن محارمه، والبعد عن ما يريبه ويسيء إليه، وإكرامه، ومن حقوق الجار أيضًا حمايته، والذود عنه وهو ما يتعلق بموضوعنا هذا.

شمول مفهوم الجار: ولكن مفهوم الجار والجوار لا يقتصر على الجوار في المسكن فحسب؛ بل هو أعم من ذلك؛ فالجيران والجوار معتبر في السوق، ومكان العمل، ومقعد الدرس،

١- انظر نص البيان في موقع سكاي نيوز http://www.skynewsarabia.com/web/article، الأربعاء ٢٥ مارس، ٢٠١٥م.

وغيرها، ولكل واحد منهما على الآخر حق الجوار. وكذلك مفهوم الجار يشمل القرى المتجاورة والمدن والأقطار، ومنازل القبائل وغيرها[1].

ومن المعلوم لدينا جميعًا أن الشارع الحكيم قد عظم حقوق الجار، وأكد حرمته في نصوص شرعية كثيرة لا تخفى على أحد، ويكفي أن الله-ﷻ- قرن حق الجار بعبادته وتوحيده، وبالإحسان إلى الوالدين، والأرحام، والأيتام.

ومن ذلك ما جاء في الصحيحين من حديث أبي هريرة-رضي الله عنه- عن النبي-ﷺ- أنه قال: "ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر؛ فليكرم ضيفه، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره"[2]...، ولمسلم-أيضًا-:" فليحسن إلى جاره "[3].

ومنها ما جاء في الصحيحين من حديث عائشة وابن عمر-رضي الله عنهم- أن النبي-ﷺ- قال: "ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيوَرِّثه"[4].

والوصية بالجار: تعني الإحسان إليه، وكف الأذى عنه، ومعالجة من يقع عليه من خطأ، وتعني تفقد حاله، ومد يد المساعدة إليه، وحمايته، والدفاع عنه[5]، وكل هذا من الأخلاق الحميدة المتعارف عليها عند العرب.

وبهذا الشمول لمفهوم الجار وعدم الاقتصار على الجار في المسكن فقط، والشمول في حقوق الجار وتنوعها، وما ينطبق على الأفراد في المجتمع، ينطبق على الدول فيما بينها.

فالروابط التي تربط المملكة العربية السعودية باليمن روابط عديدة، فإلى جانب رابط الدين والعقيدة والإخاء والنسب، هناك رابط الجوار، فاليمن بحكم الموقع الجغرافي يقع في

---

١ - بتصرف وصايا الرسول-ﷺ-، عطية محمد سالم، ص: ٣٢٣، المدينة المنورة، دار الجوهرة، ط: ١، ١٤٢٦هـ.

٢ - صحيح البخاري: برقم: ٥٦٧٣، ٥/ ٢٢٤٠، وصحيح مسلم: برقم: ٤٧، ١/ ٦٨.

٣ - صحيح مسلم: برقم: ٤٨، ١/ ٦٩.

٤ - صحيح البخاري: برقم:٥٦٦٨، ٥/ ٢٢٣٩، وصحيح مسلم: برقم: ٢٦٢٤، ٤/ ٢٠٢٥.

٥ - بتصرف وصايا الرسول-ﷺ-، عطية محمد سالم: ص: ٣٢٣.

جنوب المملكة، والمملكة هي الجارة الكبرى لليمن، وقد جاءت الشريعة الإسلامية بحفظ الحقوق وأداء الواجبات، ومن هذه الحقوق والواجبات حقوق الجار.

وعليه فما قامت به المملكة العربية السعودية، يعدُ من الحقوق الواجبة عليها تجاه جيرانها من أهل اليمن، وتقديم الحماية لهم، والدفاع والذود عنهم، ومساعدتهم فيما حل بهم من قبل تلك المليشيات، ومن ساندها من القوات التابعة لعلي عبد الله صالح.

وقد علم مما سبق أن من معاني الجار والجوار الحليف والناصر، فحق الجوار حق من الحقوق العامة بين أفراد المجتمع المسلم سواء كانوا أسرًا، أو أفرادًا، أو مجتمعات، أو دول، وما قام به التحالف العربي يندرج ضمن هذه الحقوق العامة.

٦ -الدفاع عن الغير:

أساس الدفاع عن الغير هو المحافظة على الضرورات الشرعية مطلقًا كالكليات الخمس من نفس، أو مال، أو عرض، وهي من باب التعاون على الخير، ودفع المفاسد التي قد يترتب عليها الاعتداء على الآخرين، وعدم الدفاع عنهم.

فمشروعية الدفاع عن الغير ترتكز على ركيزة المحافظة على الحقوق، والكليات الضرورية، وركيزة التعاون على البر والتقوى.

مشروعية الدفاع عن الغير: والحديث عن ذلك في عدة نقاط:

- **الدفاع عن الغير من باب تغيير المنكر:**

فكما يجب أن يدافع الإنسان عن نفسه، وماله، وعرضه يجب عليه كذلك الدفاع عن غيره؛ إذا تعرض للقتل، أو أخذ المال، أو هتك العرض، ولكن بشرط أن يأمن هو على نفسه من الهلاك؛ لأن الدفاع عن الغير من باب تغيير المنكر، والمحافظة على الحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع المسلم، وتؤيده أيضًا الآيات والأحاديث الكثيرة الواردة في وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[1]، والتي منها قوله-ﷺ-: "من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده، فإن

---

١ - بتصرف فقه السنة، السيد سابق،٢/ ٤٨٤، بيروت، لبنان، دار الكتاب العربي، ط: الثالثة، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان"[1]. وعن سهل بن حنيف قال رسول الله -ﷺ-: "مَنْ أُذِلَّ عنده مؤمن فلم يَنْصُرْهُ وهو قادر على أَنْ يَنْصُرَهُ أَذَلَّهُ اللهُ عز وجل على رُءُوسِ الْخَلَائِقِ يوم القيامة"[2] ففي هذا الحديث دليل على وجوب نصرة المظلوم، ودفع من أراد إذلاله بوجه من الوجوه. قال الإمام الشوكاني: وحديث سهل بن حنيف وما ورد في معناه يدل على أنه يجب نصر المظلوم، ودفع من أراد إذلاله بوجه من الوجوه، وهذا مما لا أعلم فيه خلافًا، وهو مندرج تحت أدلة النهي عن المنكر[3].

- **الدفاع عن الغير من باب التعاون على الخير:**

قال سبحانه وتعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾[المائدة:٢]، وفي الحديث عن أبي موسى -رضي الله عنه- عن النبي -ﷺ- قال: "إن المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضًا وشبك أصابعه"[4] قوله: وشبك أصابعه: أي يشد بعضهم بعضًا مثل هذا الشد؛ فوقع التشبيك تشبيها لتعاضد المؤمنين بعضهم

١- صحيح مسلم: برقم: ٤٩، ١/ ٦٩، وسنن الترمذي الجامع الصحيح، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي: برقم: ٢١٧٢، ٤/ ٤٦٩، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ت: أحمد محمد شاكر وآخرون.

٢- رواه أحمد في المسند: برقم: ١٦٠٢٨، ٣/ ٤٨٧، والطبراني في المعجم الكبير: برقم:٥٥٥٤، ٦/ ٧٣، وقال الألباني: ضعيف، السلسلة الضعيفة: برقم:٢٤٠٢، ٥/ ٤٢٣، الشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط:١.وقال الإمام الشوكاني: حديث سهل بن حنيف أخرجه أيضًا الطبراني وفي إسناده ابن لهيعة وبقية رجاله ثقات يشهد لصحته حديث البراء بن عازب عند البخاري، وفيه الأمر بسبع، والنهي عن سبع، ومن السبع المأمور بها نصر المظلوم...قلت: وغيرها من الأحاديث، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، ٦/ ٧٦، بيروت، دار الجيل، ١٩٧٣م.

٣- نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار: ٦/ ٧٩.

٤- صحيح البخاري: برقم: ٤٦٧، ١/ ١٨٢، وصحيح مسلم: برقم: ٢٥٨٥، ٤/ ١٩٩٩.

ببعض، كما أن البنيان المتمسك بعضه ببعض، يشد بعضه بعضًا، وذلك لأن أقواهم لهم ركن، وضعيفهم مستند لذلك الركن القوي[1].

وعليه فإن من اجتهد في كف الأذى والعدوان عن أخيه، فقد قام بصورة كبرى من صور التعاون. وعن أبي هريرة-رضي الله عنه- قال: قال رسول الله-ﷺ-: "من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا، نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن يسر على معسر، يسر الله عليه في الدنيا والآخرة... والله في عون العبد، ما كان العبد في عون أخيه..."[2] ففي هذه الأحاديث، وما جاء في معناها الحث على معاونة المؤمن ونصرته، وتدل على وجوب التضامن بين المسلمين والتراحم والتعاطف، والتعاون على كل خير؛ فهي من حقوق المسلمين بعضهم على بعض، وفي تشبيههم بالبناء الواحد والجسد الواحد ما يدل على أنهم بتضامنهم، وتعاونهم، وتراحمهم تجتمع كلمتهم، وينتظم صفهم، ويسلمون من شر عدوهم.

فجواز الدفاع عن الغير: أساسه الحفاظ على الحرمات مطلقًا من نفس أو مال، فلولا التعاون، لذهبت أموال الناس وأنفسهم؛ لأن قطاع الطرق مثلاً إذا انفردوا بأخذ مال إنسان لم يُعنه غيره، فإنهم يأخذون أموال الكل واحدًا واحدًا، وكذلك غيرهم[3].

- ومن الأدلة على مشروعية الدفاع عن الغير قوله-ﷺ-: "انصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا.."[4] فالنصر هنا بمعنى الدفاع عن الغير أي دفع ما يضره سواء كان ظالمًا، أو مظلومًا، فقال رجل يا رسول الله: أرأيت إن كان ظالمًا فكيف أنصره؟ ولم يقل فلا أنصره بل قال: كيف أنصره؟ يعني سأنصره؛ ولكن أخبرني كيف أنصره؟ قال: تمنعه، أو قال: تحجزه من الظلم؛

١- فيض القدير شرح الجامع الصغير، عبد الرؤوف المناوي: ٦/ ٢٥٢، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٥٦هـ، ط: الأولى.

٢- صحيح مسلم: برقم: ٢٦٩٩،٤/ ٢٠٧٤.

٣- الفقه الإسلامي وأدلته، الشامل للأدلة الشرعية والآراء المذهبية وأهم النظريات الفقهية وتحقيق الأحاديث النبوية وتخريجها، ٥/ ٧٥٢، أ.د. وهبة الزحيلي أستاذ ورئيس قسم الفقه الإسلامي وأصوله بجامعة دمشق، دار الفكر، سورية، دمشق، ط: ٢.

٤- سبق تخريجه: ص:٣٢.

فإن ذلك نصره، فإذا رأيت هذا الرجل يريد أن يعتدي على الناس فتمنعه، فهذا نصره أي: بأن تمنعه، أما إذا كان مظلومًا فنصره أن تدفع عنه الظالم، وفي هذا دليل على وجوب نصر المظلوم، على هذا الوجه الذي ذكره النبي-ﷺ- أي حجزه عن ظلمه[1].

وهذا الحديث يدل على أن المسلم مأمور بنصرة أخيه المسلم، والأمر يقتضي الوجوب ما لم يصرفه صارف، وعن البراء بن عازب-رضي الله عنهما- قال: "أمرنا النبي-ﷺ- بسبع، ونهانا عن سبع، فذكر عيادة المريض، وإتباع الجنائز، وتشميت العاطس، ورد السلام، ونصر المظلوم، وإجابة الداعي، وإبرار المقسم"[2].

وحاصل الأمر: أن نصرة المظلوم فرض واجب على المؤمنين على الكفاية، فمن قام به سقط عن الباقين، ويتعين فرض ذلك على السلطان، ثم على كل من له قدرة على نصرته إذا لم يكن هناك من ينصره غيره من سلطان وشبهه[3].

وما يقوم به التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية هو من هذا القبيل، فهو إلى جانب كونه دفاعًا عن النفس من المعتدين، هو أيضًا دفاع عن الغير، ومد يد العون، وتقديم إغاثة واجبة وعاجلة لشعب مسلم عاجز عن الدفاع عن نفسه من المعتدين المدعومين بكل أنواع الدعم المالي، والعسكري كما هو معلوم، ولا يخفى على أحد.

٧ -الدفاع عن النفس:

مما هو معلوم أن جميع الشرائع السماوية، والقوانين البشرية، تبيح للفرد، أو للجماعة، أو للدول الدفاع عن النفس إذا قام من يعتدي عليها، فليس صحيحًا أن يتعرض الإنسان لهجوم، وعدوان، من معتديين سواء كانوا جيوشًا، أو أفرادًا، ويقف موقف المتفرج ولا يدافع عن

١- بتصرف شرح رياض الصالحين، محمد صالح العثيمين: ٢/ ٥٩٠، باب تعظيم حرمات المسلمين وبيان حقوقهم، الرياض، دار الوطن للنشر، عدة طبعات، ١٤٢٥هـ.

٢- صحيح البخاري: برقم:١١٨٢، ١/ ٤١٧، وصحيح مسلم: برقم:٢٠٦٦، ٣/ ١٦٣٥.

٣- شرح صحيح البخاري، لابن بطال، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال البكري القرطبي، الرياض، ٦/ ٥٧٣، مكتبة الرشد، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م، ط: الثانية، ت: أبو تميم ياسر بن إبراهيم.

نفسه وعن أرضه، بل يجب عليه أن يبذل كل ما في وسعه لدفع عدوان المعتدين، ورد كيد الكائدين، واستخدام كل الوسائل الدفاعية الممكنة والمتاحة، لرد غي المعتدين وكف شرورهم.

وهو ما يعرف بجهاد الدفع، ولا شك أن هناك من المعارك، والحروب الإسلامية ما يدخل في هذا النوع من أنواع الجهاد كمعركة الأحزاب، وأحد، ومعركة مؤتة، وتبوك، وحنين، وغيرها من المعارك ذات الطابع الدفاعي.

وهذا النوع من الجهاد، من أشد أنواع الجهاد، فهو واجب إجماعًا كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية-رحمه الله-: "وأما قتال الدفع: فواجب إجماعًا، فالعدو الصائل الذي يفسد الدين، والدنيا لا شيء أوجب بعد الإيمان من دفعه، فلا يشترط له شرط، بل يدفع بحسب الإمكان، وقد نص على ذلك العلماء أصحابنا وغيرهم"[1].

فجهاد الدفع: هو جهاد الصائل والمعتدي-سواءً كان فردًا أو طائفةً أو دولةً- ومنعه من فتنة المسلمين في دينهم، والاعتداء على الأنفس، والأعراض، أو الاستيلاء على بلاد المسلمين.

ولا يقتصر جهاد الدفع على دفع المشركين، وأهل الكفر، بل يشمل المعتدين من المسلمين، أو الكافرين، ويشمل المحاربين، والخوارج والممتنعين عن بعض الشرائع كمانعي الزكاة.

وهذا القسم من الجهاد فرض عين على كل مسلم مكلف قادر؛ وذلك عندما يهاجم الكفار المسلمين في عقر دارهم، أو يحصل الاعتداء من الصائل على مال المسلم أو عرضه، أو نفسه، وقد يكون الصائل كافرًا أو محاربًا مسلمًا،[2] وفي هذا يقول الرسول-ﷺ-: "من قتل دون ماله فهو شهيد."[3] وفي رواية: "من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون دينه فهو شهيد، ومن

١- الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية، شيخ الإسلام أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني،٤/ ٦٠٨، بيروت، دار المعرفة، ت: قدم له حسنين محمد مخلوف.

٢- التربية الجهادية في ضوء الكتاب والسنة، عبد العزيز بن ناصر الجليل، ص: ١٠، غزة، فلسطين، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، ط:١.

٣- رواه البخاري: برقم: ٢٣٤٨، ٢/ ٨٧٧، وصحيح مسلم: برقم: ١٤١، ١/ ١٢٤.

قتل دون دمه فهو شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد"[1] فهذا النوع من الجهاد من أعظم الجهاد وأعلى المراتب لأن وجوبه؛ أي جهاد الدفع آكد من جهاد الطلب. قال شيخ الإسلام -رَحِمَهُ اللَّهُ- [2]: "وأبلغ الجهاد الواجب للكفار، والممتنعين عن بعض الشرائع، كمانعي الزكاة، والخوارج،.. يجب ابتداءً ودفعًا؛ فإذا كان ابتداء، فهو فرض على الكفاية، إذا قام به البعض، سقط الفرض عن الباقين، وكان الفضل لمن قام به، كما قال الله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾[النساء:٥٩].

وحاصل الأمر: أن من أهم أهداف الجهاد الدفاع عن المسلمين وبلدانهم، عندما يعتدي عليها المعتدي، ويطلق على هذا النوع من الجهاد جهاد الدفع، وهو فرض عين على أهل البلد الذي يحصل الاعتداء عليه، فإذا لم يكف أهل البلد وجب على من يليهم.

مشروعية الدفاع عن النفس: ما يعرض له الفقهاء غالبًا في الحديث عن الدفاع عن النفس يأتي غالبًا تحت مسمى دفع العدو الصائل كما ذكرنا آنفًا؛ فإذا اعتدى إنسان على غيره في نفس، أو مال، أو عرض، أو صال عليه، يريد ماله، أو نفسه ظلمًا، أو صالت عليه بهيمة، فللمعتدى عليه، أو المصول، ولغيره: أن يرد العدوان بالقدر اللازم لدفع الاعتداء بحسب تقديره في غالب ظنه، وللغير أن يعاونه في الدفاع عن نفسه، ويتحدثون عن مراحل المدافعة من ابتداء المدافع بالأخف فالأخف إن أمكن[3].

ولا شك أن ما يتحدث عنه الفقهاء في دفع العدو الصائل لا يقتصر على الأفراد، بل يشمل اعتداء الجماعات المسلحة على الدول أو بين الدول بعضها على بعض. ويمكن أن نجمل الحديث عن الدفاع عن النفس، ومشروعيته، والأدلة عليه بجملة من النقاط:

١- رواه الترمذي: برقم: ١٤٢١، ٤/ ٣٠، وقال: هذا حديث حسن صحيح، ورواه النسائي في السنن الكبرى: برقم: ٣٥٥٨، ٢/ ٣١٠، ورواه أبو داود: برقم: ٤٧٧٢، ٤/ ٢٤٦، وقال الألباني: صحيح، إرواء الغليل:٣/ ١٦٤.

٢- مجموع الفتاوى كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، ٢٨/ ٣٥٨، مكتبة ابن تيمية، ط: الثانية، ت: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي.

٣- الفقه الإسلامي وأدلته:٥/ ٧٥١.

- الدفاع عن النفس مشروع بل هو حق مقرر على كل مسلم ضد كل من يعتدي عليه، سواء كان المعتدي فردًا أو دولةً، والمتعدي عليه فردًا أو دولةً؛ لأن عدم الدفاع عن النفس يؤدي حتمًا إلى الهلاك، والله-ﷻ- يقول: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾[البقرة:١٩٥] أي لا تأخذوا فيما يهلككم وللسلف في معنى الآية أقوال... والحق أن الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فكل ما صدق عليه أنه تهلكة في الدين، أو الدنيا، فهو داخل في هذا، وبه قال ابن جرير الطبري[١]، وعليه فيدخل تحت هذا النهي أمور كثيرة، وهو اختيار السعدي في تفسيره[٢].

ومن الأدلة على المشروعية قوله-ﷻ-: ﴿فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ..﴾[البقرة:١٩٤]. وقال سبحانه: ﴿ وَجَزَاؤُا سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ.....﴾[الشورى:٤٠]، ويقول الله تعالى: ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾[البقرة:١٩٠]، وقال سبحانه:﴿فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا..﴾[الحجرات:٩] أي فإن بغت وتعدت إحداهما على الأخرى، فقاتلوا التي تبغي حتى ترجع إلى الحق. وقد سبق الحديث عن هذا الاستدلال في قتال الفئة الباغية[٣].

- الدفاع عن النفس لا يقل عن الدفاع عن المال والعرض فعن سعيد بن زيد-رضي الله عنه- قال: سمعت النبي-ﷺ- يقول:"من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون دينه فهو شهيد، ومن قتل دون دمه فهو شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد"[٤] فقوله: دون دمه أي في

١- فتح القدير: ١/ ١٩٣.

٢- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، ١/ ٩٠، بيروت، مؤسسة الرسالة،١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ت: ابن عثيمين.

٣- انظر ص:٣١.

٤- سبق تخريجه: ص: ٤٤.

الدفاع عن نفسه، فللإنسان أن يدافع عن نفسه، وماله، وعرضه، ودينه ولا شيء عليه، لا قود، ولا دية إذا كان هو القاتل، وإن قتل فهو شهيد. جاء في التحفة: المؤمن محترم ذاتًا، ودمًا، وأهلاً ومالاً، فإذا أريد منه شيء من ذلك جاز له الدفع عنه، فإذا قتل بسببه، فهو شهيد[1].

- **وجوب دفع الضرر:**

بما أن الإنسان يجب عليه صيانة نفسه، والمحافظة عليها عن ما يسبب لها الهلاك كالجوع مثلاً فيأكل ما يجده، فيجب عليه كذلك أن يدافع عن نفسه بما يحفظها ويدفع عنها الهلاك. كما هو معلوم بضرورة المحافظة على الكليات الخمس، ولذلك يجب على الإنسان أن يحافظ على نفسه، وكما يحرم عليه قتل نفسه، يحرم عليه أيضًا إباحة قتلها؛ ولأنه قدر على إحياء نفسه؛ فوجب عليه فعل ما يتقي به كالمضطر للميتة.

وعليه فإذا صال عليه إنسان، أو حيوان مفترس، وجب عليه دفع هذا الضرر عن نفسه أو أهله، فإن لم يندفع إلا بالقتل كان له ذلك، لأنه قتله دفاعًا عن نفسه، وهو جائز، ولا يضمن ما ترتب عليه، ولأن قتله لدفع شره، وإذا قتله دفعًا لشره؛ كان الصائل هو القاتل لنفسه، ويدفع الصائل بالأخف فالأخف وقد نص على ذلك الفقهاء[2].

١- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري أبو العلا، ٤/ ٥٦٦، بيروت، دار الكتب العلمية.

٢- انظر في مسألة دفع الصائل: المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، ٩/ ١٥٢، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٥هـ، ط: الأولى. وكشاف القناع عن متن الإقناع: ٦/ ١٥٤، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٢هـ، ت: هلال مصيلحي مصطفى هلال. وكتاب الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام =الشافعي، ١٣/ ١٤٠، أبو الحسن الماوردى علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري الشافعي، بيروت، دار الفكر، وروضة الطالبين وعمدة المفتين: ٧/ ٣٩١، محي الدين النووي، دار الكتب العلمية، ت: عادل أحمد عبد الموجود/ على محمد معوض، وحاشية على الدر المختار شرح تنوير الأبصار في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان: ٧/ ١١١، محمد أمين الشهير بابن عابدين، ويليه تكملة ابن عابدين لنجل المؤلف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، إشراف مكتب البحوث والدراسات، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ٤/ ٣٥٧، محمد عرفة الدسوقي، بيروت، دار الفكر، ت:

- **حصول مرتبة الشهادة للمقتول في الدفاع عن نفسه أو ماله أو عرضه.**

كما في الحديث: "من قتل دون دينه فهو شهيد، ومن قتل دون ماله فهو شهيد..."[1] فقوله فهو شهيد: أي في حكم الآخرة لا الدنيا؛ أي له ثواب كثواب شهيد مع ما بين الثوابين من التفاوت؛ وذلك لأنه محق في القتال ومظلوم بطلبه منه[2].

ففي الحديث دليل على جواز الدفاع عن الدين، والنفس، والمال، والعرض، لأن النبي -ﷺ- لما جعل المدافع شهيدًا، دل على أن له القتل والقتال. وقد قال-ﷻ-: ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعۡدَ ظُلۡمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيۡهِم مِّن سَبِيلٍ﴾[الشورى:٤١].

- **ترك الدفاع عن النفس يدخل في ترك النهي عن المنكر:**

فقد أَذْنَ الله للمظلوم بقتال ظالمه، بل هو شهيد إذا قتل، فدل على أنه مطلوب أي المدافعة والمقاتلة، فلا يصح تركه؛ لأن تركه يدخل في باب ترك النهي عن المنكر، قال ابن جرير رحمه الله: فقوله شهيد: هذا أبين بيان، وأوضح برهان على الإذن لمن أريد ماله ظلمًا في قتال ظالمه، والحث عليه كائنًا من كان؛ لأن مقام الشهادة عظيم فقتال اللصوص، والقطاع مطلوب، فتركه من ترك النهي عن المنكر، ولا منكر أعظم من قتل المؤمن وأخذ ماله ظلمًا[3].

- **الدفاع عن النفس مسوغ من مسوغات الحرب ومبدأ من مبادئ الشريعة:**

الإسلام منح كل فرد حقوقًا أصيلة كحق الحياة، والعيش بكرامة، والحرية، والعدالة الاجتماعية، والتملك، والانتفاع، وغيرها كثير مما تصلح به حياة الناس، وشرع الدفاع عن هذه الحقوق، وجعل الدفاع عنها مبدأً من مبادئ الشريعة، ومقرر من مقرراتها.

=محمد عليش، والذخيرة، ١٢/ ٢٦٢، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، بيروت، دار الغرب، ١٩٩٤م، ت: محمد حجي.

١- سبق تخريجه: ص: ٤٤.

٢- فيض القدير شرح الجامع الصغير: ٦/ ١٩٥.

٣- المصدر السابق: ٦/ ١٩٥.

ولذلك سعى الإسلام لمنع الحرب أيًا كان نوعها، سواء كانت حربًا للتوسع، أو حرب الانتقام والعدوان، أو حرب التخريب والتدمير لكونها اعتداءً على الحياة، وتدمير ما تصلح به حياة الناس، فالقاعدة العامة في الإسلام هي السلم والحرب هي الاستثناء، ولا مسوغ لهذا الاستثناء مهما كانت الظروف إلا في حالة الدفاع عن النفس، والعرض، والمال، والوطن عند الاعتداء عليه.

جاء في مجلة مجمع الفقه الإسلامي: وقد اختلف العلماء في أساس العلاقة بين الدولة الإسلامية وغيرها، ويرى جمهورهم أن أساس العلاقة يقوم على السلم، ذلك أن الإسلام يجنح للسلم، وليس للحرب، والحرب وفقًا لهذا الرأي لا تكون مشروعة إلا في حالتين:

إحداهما: حالة الدفاع عن النفس وعن الدعوة الإسلامية.

الحالة الأخرى: حالة الإغاثة الواجبة لشعب مسلم أو حليف عاجز عن الدفاع عن نفسه[1].

ولا ننسى هنا أن نشير إلى أن الحوثيين قاموا في الحرب السادسة التي خاضوها مع النظام السابق بالاعتداء على المملكة العربية السعودية، والتسلل إلى موقع جبل دخان بالقرب من مركز (خلد) في قطاع الخوبة في منطقة جازان، وأطلقوا النار على دوريات حرس الحدود من أسلحة مختلفة، نتج عنه استشهاد رجل أمن، وإصابة أحد عشر آخرين.

مما دفع المملكة إلى الدفاع عن نفسها ضد هذا الاعتداء غير المبرر، وقيامها بواجب الحفاظ على أمنها، وحماية حدودها[2].

١- مجلة مجمع الفقه الإسلامي، حماية حقوق الإنسان في الإسلام زمن الحرب، الدورة الثالثة عشرة،١/ ١٧٠، دمشق، دار القلم، ١٤٢٢ه/ ٢٠٠١م

٢- بعد الثورة الشعبية اليمنية إيران والحوثيون مراجع ومواجع: ص: ٧٤، وانظر في الحرب السادسة: أضواء على حقيقة الفكر الحوثي: ص: ٥٢.

وعليه ومن خلال هذه الآيات، ومن خلال ما سبق نستطيع القول بأن حكم الدفاع الشرعي هو الإباحة، والمشروعية فتكون أفعال الدفاع مباحةً باتفاق الفقهاء، فلا مسؤولية على المدافع من الناحيتين المدنية والجنائية، إلا إذا تجاوز حدود المشروع[1].

وهو ما ينطبق علي ما يقوم به التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية، فهو دفاع عن النفس من المعتدين الذين أعلنوا ذلك صراحة من خلال خطابتهم، ووسائل إعلامهم، ومن يعبر عنهم، وتهديد المملكة أكثر من مرة، في أكثر من مناسبة.

ومن خلال أفعالهم والقيام بعمل عرض عسكري بالمعدات الثقيلة من دبابات، وغيرها على الحدود مع المملكة العربية السعودية، ونصب الصورايخ باتجاه المملكة بعد الاستيلاء عليها من معسكرات الدولة، بعد سقوط العاصمة في أيديهم، ليدل دلالة واضحة على النية العدوانية والمبيتة تجاه المملكة.

مناقشة الأقوال وبيان الراجح منها:

بعد عرض أقوال القائلين بعدم مشروعية عاصفة الحزم، وأدلتهم، والقائلين بمشروعيتها وأدلتهم، نستطيع القول بأن أدلة القائلين بعدم المشروعية لا ترتقي لمعارضة أدلة القائلين بالمشروعية، فهي أدلة عامة، ويمكن أن يجاب عليها.

فقولهم: إنه عدوان على اليمن، يجاب عليه بأن القول بالمشروعية ينتفي معه معنى العدوان، بمعنى إذا كانت الحرب مشروعةً وسائغةً فلا يقال عنها إنها عدوان، بل تكون جهادًا في سبيل الله، فالقتال لنصرة المعتدى عليه مشروع، والقتال دفاعًا عن النفس، وعن الآخرين كذلك مشروع كما سبق الحديث عنه، وكذلك القتال لدفع العدو الصائل والفئة الباغية مشروع بالسنة والإجماع كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية-رحمه الله-[2].

١- بتصرف من الفقه الإسلامي وأدلته: ٥/ ٧٥٣.

٢- مجموع الفتاوى: ٢٨/ ٥٤٠.

ومن الذي بدأ بالاعتداء؟ أليس الذي بدأ بالعدوان هم الذين أقاموا المناورات على الحدود يهددون بها الآخرين، ومن الذي رفع شعارات تدعو إلى إسقاط الأنظمة المجاورة لليمن[1]، ومن الذي هدد المملكة في أكثر من مرة، وفي أكثر من مناسبة؟ ومن الذي اعتدى على المملكة بدون سبب كما في الحرب السادسة، وعلى فرض أنه عدوان، فالذي بدأ بالعدوان هي تلك المليشيات المسلحة، التي سيطرة على اليمن بقوة السلاح، وأخذت تهدد الآخرين، وما يفعله التحالف ما هو إلا دفاع عن النفس، ورد للعدوان. وهنا ينبغي أن يكون الرد بقدر الحاجة، وبما يمنع أو يرد الاعتداء.

ومن باب المجاراة يقال للرافضين لعاصفة الحزم: ماذا يسمى ما فعله الحوثي في دار الحديث في دماج الذي يدرس فيه بعض طلاب العلم الشرعي، فقد فرض عليه حصار وحشي مصحوب بقصف عنيف بمختلف أنواع الأسلحة؟[2] وماذا يسمى ما فعله الحوثي عندما حرك كل قواته من صعدة باتجاه المدن اليمنية وأخذها بالقوة، وهاجم واعتدى على المدن التي لم تعتدِ عليه أصلاً كتعز وعدن والبيضاء ومأرب والجوف، وغيرها؟ وماذا يسمى قصف عدن بالطائرات، وقصف مقر الرئيس عبد ربه منصور هادي في عدن؟ قبل تدخل التحالف العربي، أليس هذا اعتداءً على الآخرين؟.

وأما القول بأنه تدخل في الشؤون الداخلية لليمن، فيسقط بطلب الرئيس الشرعي لليمن من دول الخليج العربي، والجامعة العربية، والأمم المتحدة النجدة، ومد يد العون والمساعدة، فالتدخل مشروع ما دام أنه قد أتى بطلب من السلطة الشرعية في اليمن من أجل التصدي للعدوان الحوثي المسنود من الرئيس المخلوع، والمدعوم خارجيًا من إيران الصفوية.

ويقال لهم: ماذا تسمون تدخلات إيران، واستقبال طائراتها وبواخرها المحملة بمختلف أنواع الأسلحة عبر مطار صنعاء، أو ميناء الحديدة، أو استقبال خبراء عسكريين إيرانيين،

١- تصور حوثي بشأن سيطرة القوات الحوثية على صنعاء: ص: ١١١.

٢- بعد الثورة الشعبية اليمنية، إيران والحوثيون: ص: ١٧٠.

ووفود روسية في مقر زعيم الجماعة بمحافظة صعدة بعيدًا عن سلطات الدولة، أليس هذا تدخلاً في شؤون اليمن من قبل الإيرانيين أو الروس أو غيرهم؟[1].

فالصحيح والأصل عدم التدخل، وهذا ما أكدته القوانين الدولية، حفاظًا على حقوق الدول في الاستقلال، والسيادة على أرضيها.

ورغم أصالة عدم جواز التدخل إلا أن هناك استثناءات على ذلك الأصل تبيح بعض حالات التدخل والتي منها:

١- التدخل دفاعًا عن حقوق الدولة: فممارسة الدولة لحقوقها ليس مستثنيًا من كل قيد، فكل حق يقابله التزام، وممارسة الدولة لحقوقها يقابلها التزامات عليها أن تحترمها، ومن التزاماتها عدم الإضرار بالغير، كما أن إساءة استعمالها لحقوقها قد يكون فيه ضرر بدولة أخرى، وعندئذ يحق لتلك الدولة التدخل، إذا لم تكن الوسائل السلمية بأشكالها المختلفة مجديةً في ذلك.

٢- التدخل بناءً على طلب: بعض فقهاء القانون يجيز التدخل إذا كان بناءً على طلب، أي دون أي ضغط، ويجب أن يأتي الطلب من طرف الحكومة الفعلية.

٣- التدخل الجماعي طبقًا لميثاق الأمم المتحدة: فيرى بعضهم مشروعية التدخل الجماعي استنادًا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، التي تبيح التدخل إذا ما أقدمت الدولة المعنية -المتدخل في أمرها- على بعض الأعمال التي تكون من شأنها تهديد الأمن والسلم الدوليين، أو في حالة قيام الدولة المعنية بالعدوان على دولة أخرى، وهو ما ينطبق على ما قامت به مليشيات الحوثي من تهديد للأمن والسلم الدوليين.

٤- التدخل دفاعًا عن الإنسانية في حالات الاضطهاد؛ لأن الاعتداء على حياة الآخرين وحرياتهم، وحقوقهم هو إخلال بقواعد القانون الدولي ومبادئ الإنسانية، كذلك التدخل ضد التدخل،

١- تصور حوثي بشأن سيطرة القوات الحوثية على صنعاء: ص:١٠٦.

والتدخل من أجل حماية حقوق ومصالح رعايا الدولة، وغيرها من التدخلات التي هي استثناء لهذا الأصل[1]. فالتحالف العربي في أقل أحواله يدخل في جملة هذه الاستثناءات.

وأما القول بعدم وجود مبرر شرعي أو عرفي أو قانوني لهذا العمل، فيجاب عنه بالنفي، فهناك مبررات شرعية كثيرة، كضرورة رد المعتدين، وحماية المظلومين ونصرتهم، وإغاثة المنكوب، ووجوب دفع الضرر، وتقديم النصرة والمعاونة لمن طلبها من المسلمين، وقتال البغاة والمعتدين، والدفاع عن النفس، والدفاع عن الآخرين، كما أنها حق من حقوق الجوار.

وكذلك المبرر القانوني، فالقانون يجيز الحرب كحالة الدفاع عن النفس، والدفاع عن الآخرين إذا جاء بطلب من السلطة الشرعية، وكحالة من حالة الضرورة، وغيرها.

وأما قولهم: لماذا قاموا بنصرة هؤلاء المظلومين والمستضعفين دون غيرهم، فيجاب عنه بأن عدم القيام بنصرة المظلومين والمستضعفين لأي سبب كان في أي مكان آخر، لا يعني عدم مشروعية نصرتهم لمن طلب منهم ذلك.

وأما الطعن في شرعية الرئيس عبد ربه منصور هادي فغير صحيح، لأنه هو السلطة الشرعية في البلاد، بعد الأحداث التي مرت بها اليمن، فقد جاء بانتخابات توافقية، ارتضاها جميع الأطراف، فهو السلطة الشرعية في البلاد وفق الدستور، ولا تنزع منه هذه الصفة ممن هو فاقد للشرعية أصلاً أعني الانقلابيين.

ويقال لهم: ألم يكن اتفاق السلم والشراكة كما تزعمون شرعيًا بعد دخول العاصمة صنعاء، فقد كان تحت مظلة الرئيس عبد ربه، والأمم المتحدة، فلماذا كان الرئيس شرعيًا في وقتها ورعى هذا الاتفاق-طبعًا هذا إذا لم يكن مكرهًا-، وعندما خالفكم أصبح غير شرعي. وأما طلب الدعم؛ فهو استغاثة طلبها من الأشقاء في مجلس التعاون الخليجي، ومن الجامعة العربية فهو طلب مشروع، ومباح في حالات معينة، كحالة الإغاثة الواجبة لشعب مسلم، أو حليف عاجز عن الدفاع عن نفسه.

١- بتصرف من عاصفة الحزم مشروعية قانونية، أم عملية عدوانية، مجلة البيان، سلمان العماري، ٢٧/ ٣/ ٢٠٠٥م، http://albayan.co.uk/Article2.aspx

ويقال لهم: ألم يطلب الرئيس السابق علي عبد الله صالح الدعم من المملكة العربية السعودية في الحرب السادسة ضد الحوثيين فلماذا كان طلبه مشروعًا، وغيره خيانةً عظمى.

وأما أدلة القائلين بالمشروعية فهي كثيرة، وتدل على أن عاصفة الحزم، حرب مشروعة، وهي جهاد في سبيل الله، ويكفي هذه العاصفة أن فيها درءًا لخطر الرافضة الصفوية عن أمتنا ويمننا، وهذا لوحدة سبب كافٍ لشرعيتها.

ولهذا فإن القول الصحيح الذي تؤيده النصوص هو القضاء بمشروعية عاصفة الحزم، والقتال فيها يُعد جهادًا في سبيل الله، لكون غرضها المعلن في الجملة مما يشرع القتال عليه، أعني نصرة أهل اليمن ضد المعتدي عليهم من الحوثيين الباغين، وفيها دفع للتهديدات التي تطال المملكة العربية السعودية، ودول الخليج العربي، من قبل تلك المليشيات، ومن يقف وراءها.

وقد اتفق على مشروعيتها علماء أهل السنة على اختلاف أطيافهم، سواءً في اليمن، أو في العالم العربي والإسلامي[1].والله أعلم.

وإذا كان القول الراجح، هو القول بمشروعية عاصفة الحزم، بقى الحديث عن مشروعيتها في القانون الدولي العام، وميثاق الأمم المتحدة، وفي ميثاق الجامعة العربية، وهو ما سنتحدث عنه – إن شاء الله تعالى– في المبحث الثاني.

***

١- مجلة البيان، علماء الأمة يؤيدون عاصفة الحزم، أحمد الصباحي، ٢٩/ ٣/ ٢٠٠٥م
.http://albayan.co.uk/print.aspx?id

المبحث الثاني

عاصفة الحزم رؤية واقعية

ويتضمن مطلبين:

أحدهما: عاصفة الحزم في القانون الدولي العام وميثاق الأمم المتحدة.

قد يتساءل البعض عن مدى مشروعية العاصفة، في القوانين والمواثيق الدولية، وانسجامها مع قرارات ومواثيق الأمم المتحدة. فالقانون الدولي هو ذلك الفرع من القانون الذي يحكم الدول في علاقاتها المتبادلة، وهو يتضمن القواعد والمبادئ التي تتعامل مع سلوكيات الدول، بما يحقق وظائف الحفاظ على السلام، والأمان العالمي، من خلال مراقبة الأسلحة، والتسويات السلمية للمنازعات، وتنظيم استخدام القوة في العلاقات الدولية[1].

وهذا الأمر لم يمنع الدول من استخدام حقها المشروع في الدفاع عن شعبها، وأرضها، ومكوناتها السياسية، والاقتصادية والجغرافية، أو الدفاع عن الشرعية الدولية، وحماية الأبرياء من القتل والاضطهاد، وخاصة إذا كان استخدام هذا الحق يهدف إلى تحقيق أمن وسلم إقليمي، ويدفع ضررًا حقيقيًا عن مواطنيها، ومواطني دول أخرى[2].

ولقد مرت القوانين الدولية المتعلقة بالحرب بعدة مراحل؛ ليس هذا مجال الحديث عنها، والمهم في موضوعنا هذا أن ما يتعلق بهذه القوانين، والمواثيق سعت إلى تجريم الحرب، وتحريمها تحريمًا باتًا لما تحمله من دمار، وتهديد للبشرية بشكل عام[3].

١- مبادئ القانون الدولي العام: ص:١٨، د.طالب رشيد يادكار، أربيل، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، ط: الأولى، ٢٠٠٩م.

٢- مشروعية عاصفة الحزم بين نظريات وقواعد القانون الدولي موقع في جريدة الجزيرة بتاريخ الجمعة ١٧ ابريل ٢٠١٥م، http://www.al-jazirah.com.

٣- الجرائم الدولية في ضوء القانون الدولي الجنائي والشريعة الإسلامية، ص ٣١. أحمد عبد الحكيم عثمان، دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر والبرمجيات، ط: الأولى، ٢٠٠٩م، رقم الإيداع ١٤٧٣٨.

غير أن هذه المواثيق كما في ميثاق بريان كيلوج الذي تم التوقيع عليه في ٢٧ أغسطس ١٩٢٨م قد استثنى من ذلك أن تكون الحرب وسيلةً للدفاع عن النفس، ولرد العدوان لحين تدخل العصبة[١].أي عصبة الأمم.

أما في عهد الأمم المتحدة، فقد كان الأمر أوضح من ذلك، فبمقتضى ميثاقها فقد نصت المادة الأولى من الميثاق أن: "مقصد الأمم المتحدة هي أولاً حفظ السلم والأمن الدولي". ونصت المادة الثانية في الفقرة الرابعة على أن: "يمتنع أعضاء الهيئة جميعًا في علاقاتهم الدولية على أن يهددوا بالقوة أن يستخدموها ضد سلامة الأراضي، أو الاستقلال لأية دولة، أو على وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة"[٢]. فميثاق الأمم المتحدة حرم على الدول اللجوء إلى القوة بصفة مطلقة، أو التهديد بها ضد سلامة الأراضي واستثنى الميثاق من ذلك بعض الحالات التي يجوز فيها استخدام القوة على الأخص في هاتين الحالتين.

إحداهما: حالة الدفاع عن النفس، وفقًا لنص المادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة. فقد جاء فيها: "ليس في هذا الميثاق ما يضعف، أو ينقص الحق الطبيعي للدول فرادى، أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم، إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة"[٣] سواء كان هذا العدوان مباشرًا، أو غير مباشر كالمناورات التي تقوم بها القوات المسلحة، أو التحريض وغيرها.

١- الحرب في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام: ص٢٤٢، عبد الله صالح حسين العلي، رسالة دكتوراه جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤٠٥هـ.

٢- مدى مشروعية الحرب في القانون الدولي والفقه الإسلامي دراسة مقارنة: المجلد الرابع، ص: ٢١٢، شريف عبد الحميد حسن، مجلة البحوث والدراسات الشرعية – مصر – العدد: الثالث والأربعون- ذو القعدة ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.

٣- الجرائم الدولية في ضوء القانون الدولي الجنائي والشريعة الإسلامية: ص:٣١.

الحالة الأخرى: حالة ما إذا تدخلت الأمم المتحدة بوصفها سلطةً ... استنادًا إلى الفصل السابع من الميثاق[1].

وهو ما ينطبق على اليمن، فقد وضعت بحسب قرارات الأمم المتحدة تحت البند السابع إلى حين انتهاء الأوضاع الحالية فيها.

ومن خلال ما سبق نستطيع القول بأن هذه الحق المشروع للدول بالدفاع عن نفسها من خلال استخدام القوة المسلحة أصبح أمرًا لا يقبل الجدل والطعن فيه، وخاصة عندما يكون هناك تهديد حقيقي لكيانها السياسي والوطني، أو تهديد لأمن المنطقة ككل، وعليه فما حصل من تحالف عربي بقيادة المملكة العربية السعودية نستطيع مناقشته ضمن نطاق الأمور الآتية:

أولاً: الدفاع الشرعي في القانون الجنائي الدولي:

حق الدولة في الدفاع عن نفسها: الدفاع الشرعي في القانون الجنائي الدولي يعدُ حقًا مقررًا للدول يبيح استخدام القوة ضد العدوان المسلح بشرط أن يكون لازمًا لدرئه ومتناسبًا مع قدر هذا العدوان[2]. فقد جاء في مشروع إعلان حقوق الدول وواجباتها؛ والذي تأخذ به الدول في علاقاتها في أوقات السلم والحرب، وهو يمثل أحدث ما وصل إليه الفكر القانون الدولي في تنظيم العلاقات بين الدول.

هذا المشروع بين حقوق الدول في أربع مواد، في حين خصصت عشر مواد للحديث عن واجبات الدول. ومن أهم المواد التي تضمنت حقوق الدول المادة الثانية عشرة، والتي تنص على أن لكل دولة حق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي ضد كل اعتداء مسلح. فهذه المواد تقرر لكل دولة حق الاستقلال، وحق ولاية القضاء، وحق المساواة مع الدول الأخرى، وحق

١- المصدر السابق: ص: ٣٣. ومجلة مجمع الفقه الإسلامي: حقوق الإنسان في زمن الحرب في النظم المعاصرة والاتفاقيات الدولية، الدورة الثالثة عشرة: ١/ ١٦٥، والدفاع الشرعي في ميثاق الأمم المتحدة: ص ٢٦٤، سليم حتاملة، بحوث المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة جرش، الأردن، ٢٠٠٥م.

٢- مدى مشروعية الحرب في القانون الدولي والفقه الإسلامي: المجلد الرابع، ص: ٢١٤، والجرائم الدولية في ضوء القانون الدولي الجنائي والشريعة الإسلامية، ص: ٢٩.

الدفاع الشرعي لحماية استقلالها وسيادتها، ودفعًا لكل اعتداء يقع عليها، وهذه الحقوق الأربعة هي المجمع عليها بين فقهاء القانون الدولي سواء أكانوا طبيعيين أم وضعيين[1]. وما يهمنا هنا هي المادة الأخيرة من هذه الحقوق والتي تقرر حق الدفاع الشرعي ضد كل اعتداء مسلح.

وعليه فما قامت به المملكة العربية السعودية في الدفاع عن نفسها هو حق طبيعي لها، ضد من قام بالاعتداء عليها بالسلاح.

الدفاع الدولي الشرعي عن الدولة:

ولا يقتصر الدفاع الشرعي على الدول بشكل منفرد، بل يشمل الدفاع الجماعي الشرعي؛ وهو ما يدخل تحت مسمى التحالفات والدفاع المشترك بين مجموعة من الدول حيث يعدُ العدوان على أحدها عدوانًا على الجميع، فيلزم الجميع الدفاع عن المعتدى عليه، وفق هذه الاتفاقيات والأحلاف. فالدفاع الشرعي الجماعي يقوم على تنظيم، أو اتفاق إقليمي يخول لأعضاء هذا التنظيم تقديم المساعدة المتبادلة فيما بينهم، إذا ما تعرض أحدهم لعدوان مسلح. وعليه فإن الدفاع الشرعي الجماعي لا يقوم بدون معاهدة سابقة على ممارسة هذا الحق، وهناك العديد من الأحلاف العسكرية، والتنظيمات الإقليمية للدفاع المشترك كما في جامعة الدول العربية-وسيأتي الحديث عنها-، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وحلف شمال الأطلسي على سبيل المثال[2].

فما قامت به المملكة العربية السعودية من تشكيل تحالف يضم مجموعةً من الدول العربية والإسلامية يدخل في هذا الجانب، فهو دفاع جماعي شرعي عن المملكة ودول الخليج، والاعتداء على أي دولة منها، هو اعتداء على كل الدول في هذا التحالف.

١- مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة السابعة، أصول العلاقات الدولية بين الإسلام والتشريعات الوضعية: ٤/ ٩٦.

٢- مختصر من الجرائم الدولية ص: ٣٦.

ثانيًا: حالة الضرورة في مجال القانون الجنائي الدولي:

حالة الضرورة، عرفها فقهاء القانون بأنها حالة تكون فيها الدولة مهددةً بمقتضى تقديرها الموضوعي للأمور، بخطر حال أو وشيك الحلول جسيم يهدد وجودها، أو نظامها الأساسي، أو شخصيتها، أو استقلالها بحث لا تستطيع تفاديه إلا بإهدار مصالح أجنبية مشروعة بمقتضى أحكام القانون الدولي.

وهذه الحالة يعدُها فقهاء القانون الدولي صورةً من صور الدفاع الشرعي، وهناك خلاف بين الفقهاء في الأخذ بها. وهناك صعوبات تواجه تطبيق حالة الضرورة لعل أهمها الشروط اللازم توفرها لتقدير حالة الضرورة[1] لكنها تبقى سببًا من أسباب الإباحة في القانون.

وفي موضوع بحثنا هنا نجد أن أقل ما يمكن قوله عن عاصفة الحزم، أنها حالة من حالات الضرورة، لتفادي خطر وشيك يهدد المملكة، ودول مجلس التعاون الخليجي، ويهدد استقلالها وشخصيتها، فترك تلك المليشيات المسلحة تسيطر على مقدرات الدولة اليمنية يعنى هذا تهديدًا مباشرًا لأمن المملكة ودول الخليج، وتعريضها للخطر[2]، فتصرفت كحالة ضرورة للدفاع عن نفسها، ودرء الخطر عنها، فهو تصرف مشروع وفق أحكام القانون الدولي.

ثالثًا: أساس العلاقة بين الدول:

من المعلوم أن هناك مجموعةً من الأسس التي تنظم العلاقة بين الدول، كما جاء في إعلان حقوق الدول وواجباتها، والذي تأخذ به الدول في وقت السلم كتبادل الرسل والسفارات، والتبادل التجاري والاقتصادي، أو في وقت الحرب كمعاملة أسرى الحرب والجرحى، وما يتعلق بالهدنة وقواعد الحرب، والصلح، وغيرها.

١- بتصرف من الجرائم الدولية ص: ٤٩، ٥٠، وحالة الضرورة في القانون الدولي الجنائي والقانون الداخلي: ص: ١٢١، أحمد حسين الكيسة، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية، ٢٠٠٦م.

٢- أبرز تداعيات سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء وما يشكله من خطر على المملكة والخليج العربي، انظر تصور حوثي بشأن سيطرة القوات الحوثية على صنعاء٢٠١٤: ص: ١١٢.

وكذلك في قانون الفقه الإسلامي لا شك أن الأساس الذي تقوم عليه العلاقة بين الدول الإسلامية، وغيرها هو السلم، لأن الإسلام يجنح للسلم[1]، وليس للحرب، وهذا هو رأي جمهور أهل العلم كما ذكرنا ذلك آنفًا[2] وعليه فالحرب لا تكون مشروعةً عند جمهور العلماء إلا في حالتين[3]: إحداهما: حالة الدفاع عن النفس وعن الدعوة الإسلامية.

الحالة الأخرى: حالة الإغاثة الواجبة لشعب مسلم أو حليف عاجز عن الدفاع عن نفسه[4].

فالحالة الأولى سبق الحديث عنها عند الحديث عن مشروعية الدفاع عن النفس[5]، أما بالنسبة للحالة الأخرى، وهي حالة الإغاثة الواجبة لشعب مسلم أو حليف عاجز عن الدفاع عن نفسه[6]، فقد جاء النص على هذه الحالة في قوله تعالى: ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾[النساء:٧٥].

فالمستفاد من هذه الآية أن محاربة الظلم والفساد في الأرض؛ إنما هو سبب يجيز للمسلمين القتال للقضاء على الظلم، سواء كان هذا الظلم موجهًا إلى شعب مسلم، أو دولة أخرى مظلومة، حتى وإن كانت غير مسلمة، ذلك أن مقاومة الظلم والفساد في الأرض أمر تحتمه الأخوة الإنسانية والتضامن المفروض بين البشر، فكل اعتداء على أحدهم يعدُ موجهًّا إلى الإنسانية جميعًا ويستدل على هذا التضامن الإنساني من الآية الكريمة:﴿مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ

١- الفقه الإسلامي وأدلته:٨ / ٥١٠.

٢- انظر ص: ٤٨.

٣- فقه السنة، السيد سابق،٢/ ٦١٣، بيروت، لبنان، دار الكتاب العربي، ط: الثالثة، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

٤- مجلة مجمع الفقه الإسلامي: الدورة الثالثة عشرة، ١/ ١٧٠.

٥- انظر ص: ٤٣.

٦- انظر في الدفاع عن الغير: المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل: ٩/ ١٥٣، وكشاف القناع:٦/ ١٥٥، وروضة الطالبين وعمدة المفتين: ١٠/ ١٨٩، والإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع:٢/ ٥٤٥، محمد الشربيني الخطيب، بيروت،دار الفكر، ١٤١٥هـ، ت: مكتب البحوث والدراسات بدار الفكر.

نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾[المائدة:٣٢]. ويصبح قتال المسلمين لنصرة الضعيف واجبًا أقوى إذا كان عهدًا أو ميثاقًا للمساعدة المتبادلة، ذلك أنه يقترن بواجب آخر هو واجب الوفاء بالعهد، وواجب الوفاء بالعهد مقدم على واجب التناصر بسبب الدين،[1] وفي ذلك يقول الله تعالى:﴿وَإِنِ ٱسْتَنصَرُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ فَعَلَيْكُمُ ٱلنَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ﴾[الأنفال:٧٢].

رابعًا: الحرب العادلة في الأطر الفقهية للقانون الدولي:

لقد ظهر مفهوم الحرب العادلة في الأطر الفقهية للقانون الدولي قبل إنشاء ميثاق الأمم المتحدة، وحتى بعد إنشاء الأمم المتحدة، أصبح مفهوم الحرب العادلة أكثر اتساعًا وشمولاً ليكون دفع الضرر جزءًا أصيلاً من مسببات الحرب العادلة. وهناك جملة من المعايير تحدد مشروعية هذه الحرب وعدالتها أول هذه المعايير عدالة القضية، وتعني أن القضية التي تخوض من أجلها الدولة، أو مجموعة من الدول حربها لا تخرج عن نطاق القانون الدولي؛ فتكون إما من أجل الدفاع عن ضرر حقيقي يستهدف كيانها السياسي، والوطني، أو وجود طلب قانوني من الحكومة الشرعية في الدولة، أو منظمة دولية لحماية الأبرياء من الاعتداءات الوحشية، وارتكاب جرائم دولية بحقهم.

ثانيًا: معيار النسبية أي أن المنافع التي تهدف إليها الحرب هي حماية القضية العادلة، وتكون هذه المنافع أكثر من المفاسد التي ستحدث إذا لم تخض الدولة، أو مجموعة من الدول حربها العادلة. ثالثًا: معيار النية الحسنة بمعنى أن الدولة تخوض حربها فقط من أجل قضيتها العادلة، وليس من أجل توسيع أراضيها، وكسب مقدرات اقتصادية. وأخيرًا معيار الحل الأخير بمعنى أن الدولة اتخذت كافة الوسائل السلمية التي من شأنها أن تساهم في حل الإشكال

١- مجلة مجمع الفقه الإسلامي: الدورة الثالثة عشرة: ١/ ١٧٣.

والتهديد المتحقق ضدها، ولم تجد تجاوبًا حقيقيًا من قبل الطرف الآخر في الوصول إلى حلول سلمية حقيقية[1]. وقد أشرنا إلى شيء من ذلك آنفًا.

وعند تطبيق هذه المعايير على عاصفة الحزم، نجد أن تلك المعايير متسقة معها، فعندما ننظر إلى المعيار الأول وهو عدالة القضية نجد أن القضية التي نشأت من أجلها هذه العمليات يجتمع فيها عنصران أساسيان: أحدهما: وجود استدعاء قانوني من قبل الحكومة الشرعية في اليمن برئاسة الرئيس عبد ربه منصور هادي التي وصلت إلى سدة الحكم بطرق قانونية، وتحت إشراف الأمم المتحدة، لصد انقلاب دموي على الشرعية في اليمن، وتبني الانقلابيين الحوثيين، ومن يساندهم من قوات المخلوع سياسة القتل، وسفك الدماء ضد كل من يعترض على هذا الانقلاب.

العنصر الآخر: الدفاع المشروع للمملكة العربية السعودية، ودول مجلس التعاون نحو توسع المشروع العدائي للحوثيين ومن يدعمهم، وقد ذكرنا سابقًا لغة الوعيد والتهديد التي استخدمها قادة الجماعة الحوثية، وعمل المناورات ناهيك عن الاعتداءات السابقة وغيرها.

ومعيار النسبية لا يختلف كثيرًا فما الذي سيحدث لو تركت المملكة، ودول الخليج، الحوثيين يسيطرون على مقدرات الدولة اليمنية بانقلاب على الشرعية؛ بكل تأكيد أن هذا الأمر سيسهم في أمور خطيرة منها كسر إرادة الشعب اليمني، وكذلك يخلق تهديدًا مباشرًا لأمن المملكة، والمنطقة، وتعريضها للخطر؛ وبالتالي فالمملكة ودول الخليج، وحلفاؤهم يدفعون بهذه العمليات العسكرية نحو صد الضرر، وليس نحو توسيع جغرافيتها، أو الحصول على المقدرات الاقتصادية للشعب اليمني وهذا تأكيد فعلي لوجود معيار النية الحسنة في عمليات عاصفة الحزم. أما على جانب معيار-الحل الأخير- فإن المملكة وأشقاءها في دول مجلس التعاون الخليجي، ومنذ اللحظات الأولى للانقلاب الحوثي، بل قبله قد قدموا العديد

١- باختصار وتصرف من مقال للدكتور يحيى بن عبد الله الشمري بعنوان: مشروعية عاصفة الحزم بين نظريات وقواعد القانون الدولي. موقع جريدة الجزيرة بتاريخ الجمعة ١٧ أبريل ٢٠١٥م http://www.al-jazirah.com.

من المبادرات للحوار بين الأطراف اليمنية، ومع ذلك لم تجد هذه المحاولات استجابةً فعليةً من قبل المليشيات المسلحة[1].

وهكذا يتضح من خلال كل ما سبق الحديث عنه أن عاصفة الحزم لا تخرج عن نطاق المشروعية القانونية الدولية كحالة من حالات الدفاع الشرعي الجماعي، أو الفردي سواء للمملكة، أو لدول مجلس التعاون الخليجي، وكحالة ضرورة، وإغاثة واجبة لشعب مسلم، أو حليف عاجز عن الدفاع عن نفسه، وهي حرب عادلة تهدف على تحقيق الأمن، والاستقرار لشعوب المنطقة العربية ككل.

المطلب الآخر: عاصفة الحزم في ميثاق الجامعة العربية، ومعاهدة الدفاع العربي المشترك.

جاءت عاصفة الحزم، منسجمةً مع ميثاق الجامعة العربية، وقراراتها بشأن الأوضاع في اليمن، وتستند كذلك إلى معاهدة الدفاع العربي المشترك، وهي أيضًا استجابة لطلب الرئيس اليمني الشرعي عبد ربه منصور هادي[2] الذي تقدم بطلب المساعدة بتقديم المساندة الفورية عربيًا، ودوليًا لحماية اليمن، وشعبه، وصون سيادته، واستقلاله أمام تهديد تلك المليشيات الانقلابية.

ومن خلال النظر في ميثاق الجامعة العربية، ومعاهدة الدفاع العربي المشترك الموقعة سنة (١٩٥٠م) نجد هناك مجموعةً من الإجراءات والتدابير الجماعية لصيانة الأمن القومي العربي، ومواجهة التهديدات الجسيمة التي تهدد المنطقة. فقد جاءت معاهدة الدفاع العربي المشترك، رغبةً من الدول العربية في تقوية التعاون وتوثيقه بين دول الجامعة العربية حرصًا على استقلالها، واستجابة لرغبة شعوبها في ضم الصفوف لتحقيق الدفاع المشترك عن كيانها، وصيانة أمنها، وهو ما أكدته المادة الأولى من هذه المعاهدة. وجاء في المادة الثالثة: تتشاور الدول المتعاقدة فيما بينها، بناء على طلب إحداها كلما هددت سلامة أراضي أي واحدة منها، أو استقلالها أو أمنها. ولكي يتم تنفيذ هذه الالتزامات على أكمل وجه جاء في المادة الرابعة في

١- المصدر السابق.

٢- موقع سكاي نيوز http://www.skynewsarabia.com/web/article، الأربعاء ٢٥ مارس، ٢٠١٥م.

المعاهدة التأكيد على تعاون الدول فيما بينها لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها، وتشترك بحسب مواردها وحاجاتها، في تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلح[1]. وعليه فالاعتداءات التي قام بها الحوثيون على أراضي السعودية تمثل تهديدًا للأمن القومي الخليجي والعربي.

والمعاهدة تنص على أن الاعتداء على أي دولة عربية يعدُ عدوانًا على باقي الدول فقد جاء في البروتوكول الإضافي لمعاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري ما نصه: "يعدُ أي عدوان على أي دولة موقعة على البروتوكول عدوانًا على باقي الدول، وأي مساس بدولة من الدول الموقعة على البروتوكول مساسًا صريحًا بباقي الدول الموقعة على البروتوكول".

وجاء في اختصاص اللجنة العسكرية الدائمة المنصوص عليها في المادة الخامسة من المعاهدة إعداد الخطط العسكرية لمواجهة جميع الأخطار المتوقعة، أو أي اعتداء مسلح يمكن أن يقع على دولة، أو أكثر من الدول المتعاقدة، أو على قواتها، وتستند في إعداد هذه الخطط على الأسس التي يقررها مجلس الدفاع المشترك[2].

والجميل ذكره أن المادة العاشرة من هذه المعاهدة تؤكد على تعاهد الدول المتعاقدة بعدم عقد أي اتفاق دولي يناقض هذه المعاهدة. وبأن لا تسلك في علاقاتها الدولية مع الدول الأخرى مسلكًا يتنافى مع أغراض هذه المعاهدة[3].

وهو الأمر الذي كانت تقود إليه اليمن تلك المليشيات الانقلابية، من أخرجها من محيطها العربي والإسلامي إلى أحضان دولة الفرس الصفوية، وما توقيع اتفاقية النقل الجوي بين

١- مجلة شئون عربية (مصر) جامعة الدول العربية، معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري، العدد: ٢٥، ص٢٥٠ مارس ١٩٨٣م.

٢- المصدر السابق: العدد: ٢٥، ص٢٥٢.

٣- المصدر السابق: ص:٢٥١.

اليمن وإيران[1] بمعدل رحلتين يوميًا بعد أيام من احتلال العاصمة صنعاء من قبل تلك المليشيات إلا خير شاهد على ذلك. وكذلك الدعم العسكري الإيراني غير المحدود، وإنشاء قاعدة في أريتريا لمد الحوثيين بالسلاح، وعملية التهريب المنظم للسلاح عبر البحرية الإيرانية المتواجدة في البحر الأحمر وخليج عدن حسب تقارير دولية[2].

وحاصل الأمر أن العاصفة تمت بموجب ما نص عليه ميثاق جامعة الدول العربية، ومعاهدة الدفاع العربي المشتركة، والدفاع المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي، وهي حق طبيعي في الدفاع عن النفس، واتخاذ كل الإجراءات التي من شأنها حفظ الأمن والاستقرار للدولة المعتدى عليها، وما يحفظ الأمن الخليجي والعربي في المنطقة ككل.

١- انظر موقع النهار العربي: http://alnaharelarbi.com.

٢- بعد الثورة الشعبية اليمنية، إيران والحوثيون. مراجع ومواجع: ص: ١٥٧.

الخاتمة

الحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات، أحمده حمدًا كثيرا طيبًا مباركًا على نعمه التي لا تعدُ ولا تحصى، والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين محمد-ﷺ-، ومن اتبع هداه إلى يوم الدين، بعد:

فهذه الدارسة بعنوان: عاصفة الحزم، رؤية شرعية وواقعية عشنا معها ومن خلالها، لنتعرف على أهمية التناصر والتحالف بين أفراد الأمة العربية والإسلامية، لمحاربة أعدائها والمتربصين بها، ومد يدن العون لبعضهم البعض، وأهمية ذلك في حياة الأمة اليوم، ليعيد لها مجدها ومكانتها بين الأمم.

وبعد هذه الدراسة، والوقوف على ما فيها يمكن أن نجمل أهم النتائج بما يأتي:

١. مشروعية عاصفة الحزم التي قامت به المملكة العربية السعودية مع تحالف عربي لمحاربة مليشيا الانقلاب والخارجة على الشرعية في اليمن والإجماع الوطني من خلال كثير من الأدلة الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة. وانسجامها وتوافقها مع القانون الدولي، وميثاق الجامعة العربية، واتفاقية الدفاع العربي المشترك.

٢. لقد تمكنت عاصفة الحزم من إعادة الشرعية في اليمن وتمكينها ممن اغتصبها بقوة السلاح وخرج عن إجماع الأمة وما اتفق عليه أهل اليمن في مؤتمر الحوار الوطني؛ فأصبحت الشرعية في اليمن بفضل من الله-ﷻ-، ثم بفضل عاصفة الحزم تسيطر على معظم أجزاء البلاد.

٣. لقد ساهمت العاصفة من خلال التحالف العربي ومركز الإغاثة التابع لها-مركز الملك سلمان- من تخفيف المعانة عن أهل اليمن، ومد يد العون لهم، وتقديم المساعدات العاجلة لتخفيف الأوضاع الصعبة التي خلفتها تلك المليشيات.

٤. ساهمت عاصفة الحزم-بشكل كبير- في إفشال المخطط الرافضي الصفوي في اليمن وحلم السيطرة عليها، وتحويلها إلى نقطة تنطلق منها إيران لتنفيذ أجندة خارجية تخدم أعداء الأمة العربية والإسلامية.

٥. كشفت عاصفة الحزم خطر المشروع الرافضي- على منطقتنا العربية، وتهديده لأمتنا في عقيدتها، ودينها، وأمنها.

٦. قدمت عاصفة الحزم نموذجًا يحتذى به في التعاون بين الدول المسلمة، وخاصة في الجانب العسكري، وهو شيء تفتقده الأمة منذ زمن، ليتبين من خلالها أهمية التناصر والتحالف بين أفراد الأمة لمواجهة الأخطار والتحديات التي تحدق بها.

ولا بد لكل شيء من نهاية، ولكل عمل من ختام، وفي مسك ختام هذه الدارسة نوصي بضرورة التنبه للخطر الصفوي الرافضي على منطقتنا، وما يهدف إليه، وهي دعوى للباحثين والمهتمين في هذا الجانب. كما نوصي بالعناية باليمن وبأهلها، والمحافظة على وحدتها، من قبل العالم العربي والإسلامي وإخوانهم في مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص لأهميتها، ومكانتها، وموقعها، حتى لا تذهب بعيدًا عن محيطها العربي والإسلامي.

وفي خاتمة هذا العمل أسال الله -ﷻ- أن يتقبل منا صالح الأعمال، ونسأله والتوفيق والسداد، فما أصبت من عمل في هذه الدارسة فمن الله -ﷻ- المتفضل علي بكثير من النعم، وما كان فيها من خطأ فمن نفسي والشيطان، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على محمد وعلى آله وصحابته الطيبين الطاهرين.

***

المصادر والمراجع

١. أحكام القرآن، أحمد بن علي الرازي الجصاص، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٥هـ، ت: محمد الصادق قمحاوي.

٢. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط:٢، ١٤٠٥/ ١٩٨٥م.

٣. أضواء على حقيقة الفكر الحوثي، عبد الحميد أحمد النهمي، صنعاء، مؤسسة النبأ الاجتماعية التنموية (الإصدار الخامس)، ط:٢، ٢٠١٢م.

٤. الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، محمد الشربيني الخطيب، بيروت، دار الفكر، ١٤١٥هـ، ت: مكتب البحوث والدراسات.

٥. إيضاح وبيان في الرد على من برر العدوان، كلمة رئيس رابطة علماء اليمن في اللقاء العلمائي الموسع لمواجهة العدوان العلامة: شمس الدين محمد شرف الدين، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.

٦. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بابن الملقن، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، ط: الأولى، ت: مصطفى أبو الغيط، وعبدالله بن سليمان، وياسر بن كمال.

٧. بعد الثورة الشعبية اليمنية، إيران والحوثيون، مراجع ومواجع، أحمد أمين الشجاع، مجلة البيان، مركز البحوث والدراسات، الرياض، ط: الأولى، ١٤٣٤هـ.

٨. تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، بيروت، دار الكتب العلمية.

٩. التربية الجهادية في ضوء الكتاب والسنة، عبد العزيز بن ناصر الجليل، غزة، فلسطين، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، ط: الأولى.

١٠. التشيع في صعدة، أفكار الشباب المؤمن في الميزان، وما بعدها، عبد الرحمن المجاهد، ط: ٢، ٢٠٠٧م.

١١. تصور حوثي بشأن سيطرة القوات الحوثية على صنعاء، جهاد عودة، وضيف الله صالح، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، ط: الأولى ٢٠١٥م.

١٢. التقرير الإستراتيجي اليمني٢٠٠٧، و٢٠٠٨ و٢٠٠٩، و٢٠١٠: و٢٠١١، و٢٠١٣م، مجموعة من المؤلفين، صادر عن المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية. المشرف العام، أ.د. محمد أحمد الأفندي.

١٣. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، بيروت، مؤسسة الرسالة،١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ت: ابن عثيمين.

١٤. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبو جعفر، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٥هـ.

١٥. الجامع الصحيح المختصر، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، بيروت، دار ابن كثير، اليمامة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ط: الثالثة، ت: د. مصطفى ديب البغا.

١٦. الجامع الصحيح سنن الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ت: أحمد محمد شاكر وآخرون.

١٧. الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، القاهرة، دار الشعب.

١٨. الجرائم الدولية في ضوء القانون الدولي الجنائي والشريعة الإسلامية، أحمد عبد الحكيم عثمان، دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر والبرمجيات، ط: الأولى، ٢٠٠٩م، رقم الإيداع ١٤٧٣٨.

١٩. الجهاد في سبيل الله حقيقته وغايته، عبد الله بن أحمد القادري، دار المنارة جدة، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٢٠. حاشية ابن القيم على سنن أبي داود، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥م، ط: الثانية.

٢١. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد عرفة الدسوقي، بيروت، دار الفكر، ت: محمد عليش.

٢٢. حاشية على الدر المختار شرح تنوير الأبصار في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، محمد أمين الشهير بابن عابدين، ويليه تكملة ابن عابدين لنجل المؤلف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، إشراف مكتب البحوث والدراسات.

٢٣. حالة الضرورة في القانون الدولي الجنائي والقانون الداخلي، أحمد حسين الكيسة، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية، ٢٠٠٦م.

٢٤. الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، أبو الحسن الماوردى علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري الشافعي، بيروت، دار الفكر.

٢٥. الحرب في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام، عبد الله صالح حسين العلي، رسالة دكتوراه جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤٠٥هـ.

٢٦. الحوثية في اليمن الأطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية، إعداد مجموعة باحثين، صنعاء، مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، بالتعاون مع المركز العربي للدراسات الإنسانية القاهرة، ٢٠٠٨م.

٢٧. الحوثيون سلاح الطائفة وولاءات السياسة، مجموعة من المؤلفين، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط: الثانية، ٢٠١٠م.

٢٨. الدفاع الشرعي في ميثاق الأمم المتحدة، سليم حتاملة، بحوث المؤتمر العلمي السنوي

لكلية الحقوق بجامعة جرش، الأردن، ٢٠٠٥م.

٢٩. الذخيرة، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، بيروت، دار الغرب، ١٩٩٤م، ت: محمد حجي.

٣٠. الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ت: مجدي بن منصور بن سيد الشورى.

٣١. روضة الطالبين وعمدة المفتين، محي الدين النووي، دار الكتب العلمية، ت: عادل أحمد عبد الموجود/ على محمد معوض.

٣٢. السلسلة الصحيحة، الشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني، الرياض، مكتبة المعارف.

٣٣. السلسلة الضعيفة، الشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط:١.

٣٤. سنن ابن ماجة، محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، بيروت، دار الفكر، ت: محمد فؤاد عبد الباقي.

٣٥. سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث، أبو داود السجستاني الأزدي، دار الفكر، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد.

٣٦. سنن البيهقي الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، مكة المكرمة، مكتبة دار الباز١٤١٤هـ- ١٩٩٤م، ت: محمد عبد القادر عطا.

٣٧. سنن الدار قطني، علي بن عمر أبو الحسن الدار قطني البغدادي، بيروت، دار المعرفة، ١٩٦٦م، ت: السيد عبد الله هاشم يماني المدني.

٣٨. سنن النسائي الكبرى، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، بيروت، دار الكتب العلمية ١٤١١ هـ/ ١٩٩١م، ط: الأولى، ت: د.عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن.

٣٩. السيرة النبوية، أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ت: مصطفى عبد الواحد.
٤٠. السيرة النبوية، عبد الملك بن هشام بن أيوب المعافري، بيروت، دار الجيل، ١٤١١هـ، ط: الأولى، ت: طه عبد الرؤوف.
٤١. شرح النووي على صحيح مسلم، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط: الثانية.
٤٢. شرح رياض الصالحين، محمد صالح العثيمين، الرياض، دار الوطن للنشر، عدة طبعات، ١٤٢٥هـ.
٤٣. شرح صحيح البخاري لابن بطال، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال البكري القرطبي، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م، ط: الثانية، ت: أبو تميم ياسر بن إبراهيم.
٤٤. شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م، ط: الأولى، ت: شعيب الأرنؤوط.
٤٥. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، بيروت، مؤسسة الرسالة ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٣م، ط: الثانية، ت: شعيب الأرنؤوط.
٤٦. صحيح مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ت: محمد فؤاد عبد الباقي.
٤٧. الطبقات الكبرى، محمد بن سعد أبو عبد الله البصري، بيروت، دار صادر ١٩٦٨م، ط: الأولى، ت: إحسان عباس.
٤٨. الظاهرة الحوثية، أحمد محمد الدغشي، صنعاء، دار النشر للجامعات، ط: الثالثة. ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.
٤٩. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين محمود بن أحمد العيني، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

٥٠. غريب الحديث، أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي أبو سليمان، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي.
٥١. الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية، شيخ الإسلام أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، بيروت، دار المعرفة، ت: قدم له حسنين محمد مخلوف.
٥٢. فتاوى مهمة لعموم الأمة، عبد العزيز بن باز، محمد بن صالح العثيمين، الرياض، دار العاصمة، ١٤١٣هـ، ط: الأولى، ت: إبراهيم الفارس.
٥٣. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، بيروت، دار الفكر.
٥٤. الفقه الإسلامي وأدلته: الشامل للأدلة الشرعية والآراء المذهبية وأهم النظريات الفقهية وتحقيق الأحاديث النبوية وتخريجها، أ.د. وهبة الزحيلي، دار الفكر، سورية، دمشق، ط: الثانية.
٥٥. فقه السنة، السيد سابق، بيروت، لبنان، دار الكتاب العربي، ط: الثالثة، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.
٥٦. فقه السيرة، محمد الغزالي، دمشق، دار القلم، ١٩٩٨م، ط: ٧، ت: العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني.
٥٧. فيض القدير شرح الجامع الصغير، عبد الرؤوف المناوي، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٥٦هـ، ط: الأولى.
٥٨. القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، بيروت، مؤسسة الرسالة.
٥٩. كشاف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٢هـ، ت: هلال مصيلحي مصطفى هلال.
٦٠. لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، بيروت، دار صادر، ط:الأولى.
٦١. مبادئ القانون الدولي العام، د.طالب رشيد يادكار، أربيل، مؤسسة موكرياني للبحوث

والنشر، ط: الأولى، ٢٠٠٩م.

٦٢. المبسوط، الإمام شمس الدين السرخسي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٦٣. مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس/ ٢٠١٤م. العدد السابع.

٦٤. مجلة شؤون عربية، العاصفة وتداعياتها الإقليمية والدولية "مقال بعنوان: عاصفة الحزم، ضرورتها، أهدافها، آفاقها، وتداعياتها". د. مصطفي عبد العزيز مرسي دبلوماسي سابق وكاتب مصري، العدد: ١٦٢، ٢٠١٥م.

٦٥. مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة السابعة، الدورة الثالثة عشرة، دمشق، دار القلم، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٦٦. مجموع الفتاوى كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، مكتبة ابن تيمية، ط: الثانية، ت: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي.

٦٧. مدى مشروعية الحرب في القانون الدولي والفقه الإسلامي دراسة مقارنة، شريف عبد الحميد حسن، مجلة البحوث والدراسات الشرعية -مصر- العدد: الثالث والأربعون ذوالقعدة ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.

٦٨. الخارطة العسكرية والقراءة الإستراتيجية لعاصفة الحزم، د.ظافر محمد العجمي، مركز الجزيرة للدراسات، أبريل/ ٢٠١٥م.

٦٩. المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، بيروت، دار الكتب العلمية ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، ط: الأولى، ت: مصطفى عبد القادر عطا.

٧٠. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبدالله الشيباني، مصر، مؤسسة قرطبة.

٧١. المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، الموصل، مكتبة الزهراء، ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٣م، ط: الثانية، ت: حمدي بن عبد المجيد السلفي.

٧٢. المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد،

بيروت، دار الفكر، ١٤٠٥هـ، ط: الأولى.

٧٣. منهاج السنة النبوية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، مؤسسة قرطبة، ١٤٠٦هـ، ط: الأولى، ت: د. محمد رشاد سالم.

٧٤. الموسوعة العربية العالمية، مجموعة من المؤلفين، الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ط: الثانية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

٧٥. موسوعة نضرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول الكريم، إعداد مجموعة من المختصين بإشراف صالح بن عبد الله بن حميد، وعبد الرحمن بن محمد بن ملوح، جدة، دار الوسيلة للنشر والتوزيع، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م، ط: الأولى.

٧٦. النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، بيروت، المكتبة العلمية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، ت: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي.

٧٧. نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، محمد بن علي الشوكاني، بيروت، دار الجيل، ١٩٧٣هـ.

٧٨. وصايا الرسول ﷺ، عطية محمد سالم، المدينة المنورة، دار الجوهرة، ط:الأولى، ١٤٢٦هـ.

المواقع الإلكترونية والصحف:

١. صحيفة اليمن اليوم: ٢٤/ ٤/ ٢٠١٥م، العدد ١٦١٩، والعدد: ١٦١٤، بتاريخ:١٤/ ٤/ ٢٠١٥م.

٢. المركز الوطني للمعلومات -اليمن-: http://www.yemen-nic.info/sectors/politics .

٣. موقع البرهان: http://alburhan.com/main/articles المشروع الإيراني الصفوي الفارسى مقدماته وأخطاره ووسائل التصدي له. الكاتب محمد بسام.

٤. موقع الشيخ ابن باز، مجموع فتاوى ومقالات متنوعة، عبد العزيز بن عبدالله بن باز، جمع وترتيب: محمد سعد الشويعر، إعداد: http://www.binbaz.org.sa.

٥. موقع الشيخ ابن باز، نصيحة حول مواجهة فكر الروافض، مادة صوتية، http://www.binbaz.org.sa/noor

٦. موقع النهار العربي: http://alnaharelarbi.com

٧. موقع جريدة الجزيرة مقال للدكتور يحيى بن عبد الله الشمري بعنوان: مشروعية عاصفة الحزم بين نظريات وقواعد القانون الدولي. بتاريخ الجمعة ١٧ أبريل ٢٠١٥م http://www.al-jazirah.com

٨. موقع رابطة علماء اليمن، http://www.yemenscholars.com.

٩. موقع سكاي نيوز http://www.skynewsarabia.com/web/article، الأربعاء ٢٥ مارس، ٢٠١٥.

١٠. موقع مجلة البيان، عاصفة الحزم مشروعية قانونية، أم عملية عدوانية، سلمان العماري، http://albayan.co.uk/Article2.aspx.

١١. موقع مجلة البيان، علماء الأمة يؤيدون عاصفة الحزم، أحمد الصباحي، http://albayan.co.uk/print.aspx?id.

١٢. موقع مركز أبعاد للدراسات والبحوث، تقارير عاصفة الحزم قراءة حالة لمركز أبعاد مارس ٢٠١٥، وتقرير عام الحصاد المر، وتقرير الانقلاب يتهاوى وكلفة بشرية كبيرة.

.http://www.abaadstudies.org

١٣. موقع مؤتمر الحوار الوطني الشامل: .http://www.ndc.ye/ar-default.aspx

١٤. موقع مونت كارلو الدولية، النص الكامل لبيان الحوثيين بشأن وقف عمليات "عاصفة الحزم" http://www.mc-doualiya.com/articles/2015042285 .

١٥. موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة https://ar.wikipedia.org/wiki .

١٦. موقع يوتيوب: مقابلة مع الناطق الرسمي لجماعة الحوثي محمد البخيتي الدقيقة الأولى: .https://www.youtube.com/watch?v=_MogSVCUulk

١٧. موقع يوتيوب: ندوة بعنوان: "في رحاب رسالة الإمام زيد عليه السلام لعلماء الأمة" مقطع فيديو الدقيقة السابعة، بيان الرابطة.

.https://www.youtube.com/watch?v=HorSJbB-vE4

Two - Publishing Guidelines:

1. The researcher submits their project via journal's email in WORD format, as follows:
   - Font: Traditional Arabic
   - Body Font Size: (16), footnotes and references: (12), titles: (18)
   - Research words should not exceed 10000 words.
2. The researcher must also attach the following:
   - A summary of up to (200) words in both English and Arabic. English summary should be certified by accredited translation body.
   - Curriculum Vitae, including: (Name, scientific degree, area of specialization, current employment, important scientific achievements, correspondence address, e-mail address, mobile number)
   - A letter requesting for the research to be published in the journal, addressed to the editor of the journal and signed by the researcher.
   - A handwritten declaration by the researcher stating the research has not previously been published in any other scientific journal or source.
3. Adherence to the following documentation and referencing methods of research sources:
   - Citing the book title and author(s), including any publication information.
   - Inserting footnotes at the bottom of each page.
   - Writing the Quranic verses in accordance to the *Uthmani* script followed by their reference.

Third: Review and Publication Process:

1. All research will be subject to scientific review, in accordance to the widely recognized scientific rules and regulations.
2. The order of research when published will be subject to technical considerations and not related to the research or researcher.
3. The journal reserves the right to publish the research in the edition it deems suitable, or republish the research in any form if it considers that necessary.
4. The published material expresses the opinions of its authors and does not necessarily reflect the opinion of the journal.

Journal Title:

King Khalid University Journal for Sharia Sciences and Islamic Studies

Abha: (9010)

Correspondence should be directed to the Chairman of the Journal's Editorial Board

Email: almajallah@kku.edu.sa

King Khalid University's Journal of Sharia Sciences and Islamic Studies

Vision:

To become the region's leading journal in academic research publication and be classified in the ranks of the world's top journals for research publications.

Mission:

To enrich scientific movement by advancing the research of Sharia studies in all its different branches, and provide researchers with the opportunity to publish their work on a platform that will become the University's cultural and inspired interface.

Values:

- Trust
- Fairness
- Moderation
- Perfection

Journal's Objectives:

1. Serving specialised research in religious sciences in accordance to the correct approach.
2. Addressing contemporary problems and emerging issues in accordance to Sharia principles.
3. Enriching the scientific movement with distinguished research to achieve the university's' vision, mission and goals.
4. Finding a method of publishing religious sciences to enable researchers to publish their research in accordance to the scientific research process.
5. Scientific and research communication with specialists in the field of Islamic Studies everywhere.
6. Focus on studying and publishing the Islamic heritage.

One: Publishing Rules:

1. The research must be categorized as original and inventive.
2. The research must comply with the widely accepted rules of scientific research.
3. The research must not be derived from a book, or a dissertation or a thesis by which the author has obtained a degree.
4. The research must not have been previously published, or sent for publication in another scientific or periodical journal.